مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات اللغوية والأدبية
(EISSN): 2708-5783 ISSN: 2707-5508
الآداب للدراسات اللغوية والأدبية

15 العدد الخامس عشر
سبتمبر 2022
OBEN ACCESS

مَوقِف المُطَهَر الضَمدي في كتابِه الفُرَات النَّمِير من الزمخشري في كتابِه الكَشاف جمعًا ودراسةً لنماذج مختارة

د. خديجة بنت إبراهيم محمد فقيه*

kfageh@kku.edu.sa

تاريخ الاستلام: 2021/05/20م	تاريخ القبول: 2022/07/03م

الملخص:

يسعى البحث إلى دراسة موقف المطهر الضمدي في كتابه الموسوم ب"الفُرات النَمير في تفسير الكتاب المنير"، الذي احتوى على نقول كثيرة من كتاب الكشاف للزمخشري، وتنوعت هذه النقول بين النقل فقط، والنقل مع تجويد الرأي أو القول المنقول، والنقل مع الاعتراض على الرأي المنقول، ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث وهي دراسة موقف المطهر من الزمخشري في هذا الكتاب. كما يهدف إلى دراسة دقة هذه النقول، وموقفه منها، ونماذج من اعتراضاته عليه، وبيان صواب هذه الاعتراضات أو مجانبتها للصواب، وقد تم تقسيمه إلى. تمهيد -بعد المقدمة- يشمل تعريفًا موجزًا بالزمخشري والمطهر الضمدي، ثم مبحثين: المبحث الأول: تنوع موقف المطهر من الزمخشري. المبحث الثاني: نماذج من اعتراضاته عليه، ومن أهم النتائج المتوصل إليها: أنّ اعتراضات المطهر قد سُبق إلى أكثرها، وأنّ الكتاب ما زال مجالا خصبا لكثير من الدراسات.

الكلمات المفتاحية: المطهر، الزمخشري، الفرات النمير، الكشاف، الاعتراض.

* أستاذ النحو و الصرف المشارك - قسم اللغة العربية - كلية العلوم الإنسانية - جامعة الملك خالد/أبها - المملكة العربية السعودية.

للاقتباس: فقيه، خديجة بنت إبراهيم محمد، مَوقِفُ المُطهَر الضَمَدي في كتابِه الفُرَات النَّمِير من الزمخشري في كتابِه الكشاف - جمعًا ودراسة لنماذج مختارة، مجلة الآداب للدراسات اللغوية والأدبية، كلية الآداب، جامعة ذمار، اليمن، ع15، 2022: 73- 120.

© نشر هذا البحث وفقًا لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو الإضافة إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أجريت عليه.

العدد الخامس عشر 15
سبتمبر 2022

مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات اللغوية والأدبية
(EISSN): 2708-5783 ISSN: 2707-5508
الآداب للدراسات اللغوية والأدبية

OBEN ACCESS

Al-Mutahhar Al-Dhamadi's Perspective in his *Al-Furat Al-Namir* on Al-Zamakhshari's *Al-Kashaf*: A study of select models

Dr. Khadija Bint Ibrahim Muhammad Faqih *

kfageh@kku.edu.sa

Received: 20\05\2021	Accepted: 03\07\2022

Abstract:

The study seeks to explore Al-Mutahhar Al-Dhamadi's stance in his book entitled *Al-Furat Al-Namir FIY TAFSIR AL-KITAB AL-MUNIR,*" with many quotations from Zamakhshari's book *Al-Kashaf*. The quotes varied between copy only, copy of the quote with some speech or opinion improvements, and copy with objection to the reported views. Investigating Al-Mutahhar's perspective on Zamakhshari's philosophy in the above books is at the core of the present study, attempting to examine Mutahhar's accuracy in copying such quotes, his perspective on them , his objections to them , and his explanation as to whether such opposition is correct or false. The study is organized into an introduction, a preview (briefly introducing both Zamakhshari and Mutahhar Dhamadi) and two sections. The first section demonstrates Mutahhar's differing perspective on Zamakhshari, while second section presents samples of the formers objections to the latter views. The study revealed that Dhamadi's objections have been already reported by other scholars, and that Zamakhshari's book is still a fertile field for further studies.

Keywords: Al-Mutahhar, Al-Zamakhshari, *Al-Furat Al-Namir, Al-Kashaf,* Objection.

* Associate Professor of Syntax and Morphology, Department of Arabic Language, Faculty of Humanities, King Khalid University, Abha, Saudi Arabia.

Cite this article as: Faqih, Khadija Bint Ibrahim Muhammad, Al-Mutahhar Al-Dhamadi's Perspective in his *Al-Furat Al-Namir* on Al-Zamakhshari's *Al-Kashaf*: A study of select models, Journal Arts for linguistics & literary studies, Faculty of Arts, Thamar University, Yemen, issue 15, 2022: 73-120.

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.

المقدمة:

من أهم مؤلفات علماء المخلاف السليماني خلال القرن الحادي عشر الهجري كتاب: الفرات النمير في تفسير الكتاب المنير، للمطهر الضمدي، الذي جمعه صاحبه واختصره من كتب التأويل[1] كما ذكر ذلك في مقدمته، والمتصفح والمتأمل لهذا الكتاب يلحظ كثرة النقول فيه عن الزمخشري، وقد تنوعت ردة فعل صاحبه تجاه هذه النقول فهو إما أن ينقل عنه من غير النص على ذلك، أو ينقل عنه مع موافقته وتجويد رأيه، وقد ينقل عنه من غير إبداء أي رأي تجاه المنقول، وقد ينقل عنه مع الاعتراض على ما نقله، ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث الذي تناول موقف المطهر الضمدي في كتابه الفرات النمير من الزمخشري مع نماذج من اعتراضاته عليه.

وبعد البحث والسؤال لم أجد –على حد علمي – من سبق إلى هذه الدراسة، ولم أجد سوى كتاب الفرات النمير محققا، ووجدت عليه بعض الدراسات في جانب التفسير مثل: الاستنباط عند المطهر الضمدي في تفسيره الفرات النمير، نورة العلي وأخرى، جامعة الأزهر. نزول القرآن عند المطهر في تفسير الفرات النمير، نورة العلي وأخرى، مجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية. ترجيحات المطهر في تفسيره الفرات النمير من سورة إبراهيم، منيرة الجريوي، جمع ودراسة، جامعة الأزهر.

ويهدف بحثي هذا إلى دراسة تنوع مواقف المطهر من الزمخشري وبيان صواب اعتراضاته عليه، أو مجانبتها للصواب، واتبعت في ذلك المنهج الوصفي القائم على جمع هذه المواقف ودراستها، وقد اعتمدت في هذا البحث على النسخة المحققة من الكتاب، لكنني وجدت فيها بعض السقط والأخطاء في القراءة، مما جعلني أرجع إلى النسخة المخطوطة للتصحيح والتثبت.

وجاءت خطة البحث في تمهيد -بعد المقدمة- يشمل تعريفًا موجزًا بالزمخشري والمطهر الضمدي، ثم مبحثين:

المبحث الأول: تنوع موقف المطهر من الزمخشري.

المبحث الثاني: نماذج من اعتراضاته عليه حصرتها في (البقرة وآل عمران)؛ وذلك لكثرتها، وتنوعها، ولكون الدراسة تشمل تنوع موقفه من الزمخشري ولم تكن مقتصرة على الاعتراضات فقط، يلي ذلك الخاتمة، وفهرس المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

المطهر الضمدي:

اسمه ومولده ونشأته:

هو العلامة أبو محمد سراج الدين المطهر بن علي بن محمد بن علي النعمان الضمدي اليمني[2].

ولد ليلة الأحد السادس والعشرين من شهر شوال سنة أربع وألف من الهجرة[3].

نشأ في حجر والده ثم رحل في طلب العلم إلى مدن عدة[4].

شيوخه:

أخذ المطهر عن عدد من العلماء، منهم:

1- سعيد بن صلاح الهبل: كان من الفقهاء المحققين والعلماء المبرزين وتتلمذ عليه كبراء أهل الإقليم. توفي سنة 1037هـ[5]، قرأ عليه الأزهار وشرحه[6].

2- أحمد بن المهدي المؤيدي: كان عارفًا في الفروع، درس كتاب البحر، وقرأه عليه الفضلاء. توفي سنة 1044هـ[7]، قرأ عليه البحر الزخار[8].

3- العلامة: أحمد بن يحيى بن أحمد بن حابس، شرح تكملة الأحكام، وشرح الشافية في التصريف شرحًا لم يتمه. توفي سنة 1061هـ[9]، قرأ عليه علوم الأدب[10].

مؤلفاته:

له عدة كتب منها:

1- النفحات المسكية في الأفعال الثلاثية[11].

2- المنقح في شرح الموشح[12].

3- الفرات النمير في تفسير الكتاب المنير[13]. وغيرها.

وفاته:

توفي ليلة الثلاثاء الرابع عشر في شهر رمضان، سنة ألف وثمان وأربعين من الهجرة في ضمد[14].

الزمخشري:

اسمه ومولده ونشأته:

أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الزمخشري الخوارزمي، جار الله[15].

ولد بزَمَخْشر[16]، في رجب سنة سبع وستين وأربعمائة[17].

كان إمامًا في التفسير والنحو واللغة والأدب، رحل إلى بغداد ثم حج وجاور، ولقب بجار الله.

كان معتزلي المذهب.

شيوخه:

أخذ عن كثير من العلماء والأدباء منهم:

أبو بكر بن طلحة البابري، وأبو الخطاب نصر بن أحمد، وأبو الحسن علي بن المظفر النيسابوري، وغيرهم.

تلاميذه، منهم:

-إسماعيل بن عبدالله الخوارزمي، وأبو سعد أحمد بن محمود الشاشي، وأبو طاهر السلفي، وغيرهم.

مؤلفاته:

ألف الكثير من المصنفات والمؤلفات العظيمة، منها: الكشاف في التفسير، الفائق في غريب الحديث، المفصل في النحو، النموذج في النحو، أساس البلاغة في اللغة، المستقصى في الأمثال، وغيرها.

وفاته:

توفي ليلة عرفة سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة[18].

المبحث الأول: تنوع موقف المطهر من الزمخشري

كان للزمخشري حضورٌ وأثرٌ كبير في كتاب المطهر، فكتابه: (الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل ووجوه التأويل) من أهم مصادر المطهر بل له الصدارة بينها،إذ يقول في مقدمة كتابه: (وبعد فهذا تفسير قريب المنال، غريب المنوال، اختصرته من كتب التأويل، واعتصرته من عيون[19] الأقاويل على أسلوب مبتدع، وقانون مخترع)[20].

فهو قد أخذ وأكثر عنه، فلا تكاد تخلو صفحة دون ذكره، وأكثر ما كان يذكره باسمه (الزمخشري)، وقد يذكره بقوله (جار الله)[21] أو (شيخ من زمخشر)[22]، وأحيانًا يذكر اسم الكتاب، فيقول: (قال صاحب الكشاف)[23] و(في الكشاف)[24] (وهو ظاهر عبارة الكشاف)[25]، و(وأنشد صاحب الكشاف)[26].

ويظهر هذا الأثر في أنّ المطهر لم يهتم باختيارات أحد من العلماء في كتابه هذا كما اهتم باختيارات الزمخشري، فنجده كثيرًا ما يقول: واختاره الزمخشري[27]، وهو اختيار الزمخشري[28]، والزمخشري لا يصحح ذلك[29].

فكتابه مليء بالنقول المتعددة والمتنوعة عن الكشاف، وقد اتخذت هذه النقول أشكالًا عدة، سنوضحها في هذا المبحث مع توضيح دقة نقل المطهر عن الزمخشري وموقفه من معتقده كما يأتي:

1- ما ينقله عن الزمخشري من غير النص على ذلك.
2- ما ينقله من غير إبداء رأي أو تعليق.
3- ما ينقله عنه ويمجد رأيه فيه واختياراته.
4- ما ينقله عنه، مع اعتراضه عليه، ونقده لآرائه واختياراته.
5- دقة المطهر في هذه النقول.
6- موقف المطهر من معتقد الزمخشري.

1-ما ينقله عن الزمخشري: من غير النص على ذلك

احتوى الكتاب على نقول كثيرة جدًا عن الزمخشري من غير النص على ذلك، وقد تكون هذه النقول مسبوقة ب قيل[30]، أو ترد ضمنًا في الكتاب[31]، وقد تكون نقولًا حرفية، أو تكون بتصرف.

ومن هذه النقول الحرفية، ما ورد في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ لَيْسَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ [البقرة: 113].

قال المطهر: ("على شيء" أي: على شيء يصح ويُعتد به)[32] وهو نص الزمخشري الذي فسر به الآية، قال: (على شيء) أي: على شيء يصح ويعتد به)[33].

فالملاحظ تطابق النصين تمامًا. وهناك نصوصٌ كثيرة غير هذا النص يلحظها من يطابقها مع الكشاف[34].

أما النقول التي كانت بتصرف عن نصوص الكشاف دون الإشارة إلى ذلك فهي كثيرة أيضًا، منها: ما ورد في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَرَدتُّمْ أَن تَسْتَرْضِعُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُم مَّآ ءَاتَيْتُم بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: 233].

قال المطهر: (وقوله (تسترضعوا) متعدٍ إلى مفعولين، أي أن تسترضعوا المراضع أولادكم، يقول: أرضعت المرأة الصبي واسترضعتها إياه، كما تقول: أنجح الحاجة واستنجحته إياها[35]، فحذف الأول لوضوحه)[36].

والنص في الكشاف كما يأتي: (استرضع منقول من أرضع يقال: أرضعت المرأة الصبي واسترضعتها الصبي لتعديه إلى مفعولين، كما تقول: أنجح الحاجة واستنجحته الحاجة، والمعنى أن تسترضعوا المراضع أولادكم فحذف أحد المفعولين للاستغناء عنه)[37]. فالنصان متطابقان مع بعض التصرف بالتقديم والتأخير. وغيره الكثير من النصوص التي ينقلها عن الكشاف بتصرف من غير النص على ذلك[38].

2-ما ينقله من غير إبداء رأي أو تعليق

من النصوص ما ينقلها المطهر عن الزمخشري على صورة اختيارات أو من غير إبداء موقف منها سواء أكان بالاعتراض أم بالتأييد، بل اكتفى بذكرها فقط، وهي كثيرة جدًا، وقد اتخذ هذا النقل صورًا عديدة، منها:

وقال الزمخشري[39]، كذا ذكره الزمخشري[40]، وجوّز الزمخشري[41]، وجعله الزمخشري اعتراضًا[42]، وإليه يشير صاحب الكشاف[43]، وفي الكشاف[44]، ذكره الزمخشري[45]، هذا قول الزمخشري[46]، واختاره الزمخشري[47]، واختار الزمخشري[48]. وذهب الزمخشري[49]، على أن الزمخشري قد جوّز[50]، واستضعفها الزمخشري[51]، وأنشد صاحب الكشاف[52]، كذا ذكره الزمخشري تبعًا لغيره[53]. وذهب الزمخشري وغيره[54]، وقواه الزمخشري[55]، ذكر ذلك الزمخشري[56]، واستحمقه الزمخشري[57]، والزمخشري لا يصحح ذلك[58].

ووجه الزمخشري هذه القراءة بتقدير مضاف إلى المبتدأ[59]. وهو اختيار الزمخشري[60].

وهو ظاهر عبارة الكشاف[61]، وأنكر ذلك الزمخشري[62]، هذا قول الزمخشري[63]، وقال الزمخشري وغيره[64]، يعدد آراء ويقول: الثاني للزمخشري[65]، والرابع للزمخشري[66].

3-ما ينقله عنه ويمجد رأيه فيه واختياراته

هناك مواضع كثيرة في كتاب المطهر نقل فيها عن الزمخشري، ووافقه في آرائه ومجدها، وهذه النقول والآراء لم تقتصر على جانب واحد، وإنما شملت جوانب عدة، في التفسير والنحو، والصرف، وغيرها.

وقد تنوعت هذه الموافقات، واتخذت أشكالًا عدة، منها: وهو جيد[67]، والأظهر قول الزمخشري[68]، واختاره الزمخشري[69]، وهو توجيه لطيف[70]، وهذا هو الأقرب[71]، وهذا هو الأظهر[72]، وهو قريب[73]، وهو حسن[74]، وهو توجيه حسن[75]. وقول الزمخشري أقرب[76].

ذكره الزمخشري وهو الصحيح[77]، انتهى كلامه وهو جيد[78]، كذا ذكره الزمخشري وهو حسن[79].

واختاره الزمخشري وهو الأظهر[80]، انتهى كلامه وهو الصواب[81]، والأظهر قول الزمخشري[82]، وهو الأقرب[83].

وقد تكون موافقته بأن يورد قول الزمخشري، وبعده قول غيره من المفسرين أو النحاة، ثم يؤيد رأيه بقوله:

والأظهر قول الزمخشري[84]، أو قوله: والصواب الأول[85].

وقد يذكر اختياراته وأقواله ثم يدعمها بالنصوص والعلل والأدلة[86]. ولا يخفي إعجابه به، فهو يقول - معقبًا على نص للزمخشري- (انتهى كلامه ولقد جاد، وبهذا ساد)[87].

وهو يمدح فهمه ومعرفته فيقول: (وهذه الوجوه وإن دلت على جودة فهم الرجل[88]، فإنها مخالفة للظاهر)[89].

4-ما ينقله عنه، مع اعتراضه عليه، ونقده آراءه واختياراته

على الرغم مما تقدم من إعجاب المطهر بالزمخشري، وتجويد آرائه، ومدحه والثناء عليه، فإنه وقف منه موقف المعترض في مواضع كثيرة من كتابه.

من أهم هذه المواضع، موقفه منه حينما خطأ قراءة ابن عامر في سورة الشعراء، فقد وقف منه موقفًا قويًا، وهاجمه هجومًا لاذعًا.

ففي تفسير قوله تعالى: ﴿كَذَّبَ أَصۡحَٰبُ لۡـَٔيۡكَةِ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾ [الشعراء: 176].

قال المطهر: (وقرأ الحرميان[90] وابن عامر: (أصحاب ليكة)[91] بوزن ليلة... ولك أن تقول: إنّ الأصل ليكة علمًا للبلد، فعرّب بالأيكة، فقراءة أهل الحجاز على الأصل وهذا هو الأولى، وقد طعن شيخ من زمخشر[92]، في قراءة أهل الحجاز، وزعم أنهم وجدوا الألف ساقطة في المصحف فتوهموا ذلك[93]. وهذا وهم فاحش فإنهم لم يأخذوا القرآن من المصاحف بل من أفواه الصحابة، ولم يكتفوا بالمرة والمرتين لعظمه في صدورهم...)[94].

ومنها أيضًا قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ [الأنعام: 137].

قرأها ابن عامر (وكذلك زُيّن لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائهم)[95].

قال المطهر: "على طريقة قوله: زج القلوص أبي مزادة[96]. وهي لغة بعض العرب، والذي ألجأهم إلى ذلك الحرص على إضافة المصدر إلى فاعله لأنه أحق به. وقد شنع الزمخشري[97] على ابن عامر فيها، وزعم أنها من ضرورات الشعر، وأن القارئ غره وجود شركائهم في المصحف مكتوبًا بالياء.

والجواب: أن دعوى الضرورة غير مسلم.. وأما توهمه أن ابن عامر إنما غره الرسم في المصحف فهيهات ذاك، فإن ابن عامر لم يأخذ القرآن عن المصحف، ولا من طريق شاذة بل من طرق صحيحة مشهورة عند القراء..."[98].

ومنها ما ورد في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ﴾ [النساء: 159].

قال المطهر: "(إلا ليؤمنن به) جواب قسم محذوف... وقال الزمخشري: (هي صفة لأحد[99]، بناء على مذهبه في: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحجر: 4]. فإنه زعم أن الجملة بعد "إلا" صفة لقرية[100]، وهذه غفلة منه.."[101].

وقد تنوعت وتعددت هذه الاعتراضات فمنها ما يكون اعتراضًا على آراء وأقوال للزمخشري، أو على اختيارات صححها[102].

وقد تكون هذه الاعتراضات على أقوال واحتمالات جائزة ينقلها الزمخشري كغيره دون أن يختارها أو يصححها[103].

وقد يعترض عليه باعتراضات تنبه هو لها وأجاب عنها في كتابه[104]، وقد يعترض عليه باعتراض غيره من غير أن يعلق على ذلك، نحو ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ۝٢﴾ [سورة القلم: 2].

قال المطهر في (بنعمة ربك): وقال الزمخشري: هو متعلق بمجنون[105]... قال البيضاوي[106]: (وفيه نظر من جهة المعنى...)[107].

والملاحظ في أكثر اعتراضاته على الزمخشري (نموذج الدراسة) أنه مسبوق إليها ولاسيما من أبي حيان، وهو ما سيتضح في أثناء دراستها، وإن كان لم يصرح بذلك أبدًا، ولم يشر إلى أبي حيان أو تفسيره البحر المحيط ضمن إحالاته، ولا أستطيع الجزم بأنه اطلع عليه، وربما يكون ذلك مجرد توافق، وإن كان يغلب على ظني أنه استفاد منه كثيرًا وإن لم يشر إليه.

ونلحظ كذلك أن مجموعة كبيرة من هذه الاعتراضات مجملة ومختصرة من غير شرح أو إسهاب في أسباب الاعتراض، بل يكتفي فيها بأحد أساليب الاعتراض التي سأذكرها لاحقًا، وهو ما يتوافق مع منهجه الذي ذكره في مقدمته من كونه حَرِص على الاختصار وعدم الإطالة.

أساليب اعتراضه:

تنوعت وتعددت أساليب المطهر في الاعتراض على الزمخشري، وجاءت على عدة أشكال، نحو: وفيه بُعد وضعف[108]، وكما زعم الزمخشري[109]، وفيه بعد[110]، وفيه تكلف[111]، وزعم الزمخشري.. وهو تكلف لا حاجة إليه إلا نادرًا[112]. وهو تكلف[113]، وهو قريب والأولى ما سبق[114]، وزعم الزمخشري[115]، فلا يلزم ما ذكره الزمخشري[116]، وهو سهو[117]، أما ما حكاه الزمخشري فلا يخفى فساده[118]، وتكلف الزمخشري توجيهًا بعيدًا[119].

وللزمخشري ثلاثة أوجه كلها بعيد[120]، وقال الزمخشري... وهو خطأ[121]، وليس بذاك[122]. وهو خلاف الظاهر[123]، والعجب من الزمخشري[124]، وفيه نظر[125]، والصحيح ما قدمنا[126]، وقد طعن شيخ من زمخشر وزعم[127]، وهو تعسف[128]، فإنه زعم أن الجملة بعد (إلا) صفة القرية، وهذه غفلة منه[129].

ذكره الزمخشري، وهذا من بدع التفاسير[130].

وقال الزمخشري... ويرده.....[131].

وهذا أحسن من تقدير الزمخشري[132]، وفيه جفوة[133]، وقد زلقت قدم الزمخشري هنا[134]، وفيه ضعف[135]، وهو غني عن هذا التكلف[136].

5- دقة نقل المطهر عن الزمخشري

مع تنوع نقول المطهر عن الزمخشري وكثرتها، كان لا بد من الوقوف على دقة نقله فيها، فهناك نقول كثيرة جدًا نُقلت حرفيًا من غير زيادة أو نقص[137].

وهناك نقول كثيرة يتصرف فيها المطهر، وهذا التصرف إما أن يكون بالتقديم والتأخير[138]، أو بالزيادة والنقص كما في تفسير قول تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ رَبِّ إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِى مُحَرَّرًا﴾ [آل عمران: 35].

قال المطهر: ((إذ قالت) منصوب ب (اذكر)، وقال الزمخشري (هو ظرف ل (السميع العليم) أي: سميع لقول امرأة عمران عليم به وقت قولها كيت وكيت)[139].

بينما نص الزمخشري في الكشاف: (أو سميع عليم لقول امرأة عمران ونيتها و(إذ) منصوب به، وقيل: بإضمار "اذكر")[140].

وهناك نص ذكره ونسبه إلى الزمخشري واعترض عليه فيه، ولم أجده في الكشاف وهو ما ورد في تفسير قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ ۚ وَمَا يَجْحَدُ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَّا كُلُّ خَتَّارٍ كَفُورٍ﴾ [لقمان: 32].

ففي إعراب: (فمنهم مقتصد) قال المطهر: (وقال الزمخشري (الجملة جواب لما)، وفيه ضعف؛ لأن "لما" بمعنى حين فلا بد من عامل فيها، وهو المقدر جوابًا لها)[141].

ولم أجد هذا القول في الكشاف، ولعله اطلع عليه في نسخة أخرى أو كتاب آخر للزمخشري، أو قد يكون نقل عنه بواسطة كتاب آخر.

وفي تفسير قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ ﴿٩٨﴾ وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ ۖ وَمَا يَكْفُرُ بِهَآ إِلَّا ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [البقرة: 98-99].

قال المطهر: ((عدو للكافرين) هي لام الجنس، وقال الزمخشري الأحسن أن تكون إشارة إلى أهل الكتاب)[142].

والنص في الكشاف كما يأتي: (واللام في (الفاسقون) للجنس، والأحسن أن تكون إشارة إلى أهل الكتاب)[143].

ولعل هذا توهم من المطهر أو من الناسخ، لأن النص في كتاب الكشاف المطبوع ونسخته المخطوطة يشير إلى (الفاسقون) وليس (الكافرين).

6- موقف المطهر من معتقد الزمخشري

القارئ والمتأمل في كتاب الفرات النمير، يلحظ أنه من شدة إعجاب المطهر بالزمخشري، قد ينجرف وراءه في مذهبه المعتزلي، ويتابعه في هذا المعتقد، دون أن يشعر بذلك، وإن كان هذا البحث ليس مختصًا بمناقشة هذا الموضوع الكبير، إلا أنني سأضرب أمثلة يسيرة للتدليل على ذلك من كتاب المطهر، منها ما ورد في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [المائدة: 64].

قال المطهر: وقوله (غُلّت أيديهم ولعنوا بما قالوا) يحتمل المجاز لأنه جواب المجاز فحقه أن يطابقه ويكون دعاء عليهم بالبخل.. ولا يضر الجمع بين الحقيقة والمجاز... وتثنية اليد للمبالغة في الرد عليهم)[144]. وهناك مواضع أخرى لهذه المتابعة[145].

وهذا الإعجاب وهذه المتابعة في مواضع يسيرة لم تمنعه من التيقظ أحيانًا كثيرة لهذا المعتقد والوقوف منه موقفًا حازمًا وشديدًا، من ذلك ما ورد في تفسير قوله تعالى: ﴿لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ﴾ [البقرة: 275].

قال المطهر: (من المس) أي: الجنون، وهو في الأصل مصدر مسه بمعنى لمسه، فسمي به الجنون لحصوله بسبب مماسة الجني للمصروع...، وزعم الزمخشري: أن هذا إنما ورد على حسب معتقدهم الفاسد[146]، وتبعه البيضاوي[147] تقليدًا، والله أجل من أن يحكى في كتابه باطلًا ثم لا ينكره)[148].

وهناك مواضع أخرى كثيرة، وقف فيها للزمخشري، ورد فيها على معتقده وفكره[149].

المبحث الثاني: نماذج من اعتراضات المطهر على الزمخشري في سورتي البقرة وآل عمران

كما قلت سابقًا إنه على الرغم من إعجاب المطهر بالزمخشري ومدحه له، وثنائه عليه فإنه اعترض عليه في مواضع كثيرة كما وضّحْتُ في المبحث السابق، وقد اخترت نماذج من هذه الاعتراضات لدراستها ومناقشتها بإيجاز للوقوف على طريقتها ودقتها.

وحصرتها في سورتي البقرة وآل عمران، وجعلتها مرتبة حسب ترتيب الآيات، وقد اخترت لها عناوين مناسبة.

الأوجه الجائزة في إعراب (الذين يؤمنون بالغيب):

قَالَ تَعَالَى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ۝٣﴾ [البقرة: 2-3].

تجوز في إعراب (الذين يؤمنون) عدة أوجه إعرابية هي أن تكون في محل:

1-جر: على أنها صفة للمتقين، أو بدل أو عطف بيان.

2-نصب: بإضمار أعني.

3-رفع: على أن تكون خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره هم، أو تكون مبتدأ خبره أولئك على هدى[150].

قال المطهر: (والذين يؤمنون) نعت للمتقين، وقيل: مبتدأ خبره (أولئك). واختاره الزمخشري، والأول أولى، لمجيء نظيره في أول النمل نعتًا لا غير، فإن زعم أن الذي في النمل مبتدأ محذوف الخبر فقد تكلف)[151].

وأجمل نقاش هذه المسألة في النقاط الآتية:

أولًا: ذكر الزمخشري الآراء الجائزة كلها، ولم يختر منها رأيًا محددًا، بل كغيره من النحاة والمفسرين ذكر الأوجه المحتملة كلها في الآية[152].

ثانيًا: أنه لم يزعم في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُم بِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ﴾ [سورة النمل: 3].

أنّ (الذين) مبتدأ محذوف الخبر[153].

ثالثًا: هناك من العلماء من ذكر جواز هذا الوجه المعترض عليه قبل الزمخشري[154]، وهو كون (الذين) مبتدأ خبره (أولئك على هدى من ربهم).

وتابعه فيه أيضًا كثير من العلماء[155].

رابعًا: المطهر ليس أول من اعترض على هذا الوجه الجائز، بل سبقه إليه السمين الحلبي، وقبله شيخه أبو حيان[156].

إذ يقول السمين الحلبي في ذكر الأوجه الجائزة: (والثاني أنه مبتدأ وفي خبره قولان: أحدهما: أولئك الأولى، والثاني: أولئك الثانية والواو زائدة، وهذان القولان رديئان منكران...)[157].

وأرى هنا: الوجه الأولى أن تكون الذين في محل جر صفة للمتقين؛ لأن كل ما ذكر بعد الاسم الموصول من صلته صفات للمتقين، ويجوز فيه أيضا القطع.

إعراب (ما) في (ما حوله):

في قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمۡ كَمَثَلِ ٱلَّذِي ٱسۡتَوۡقَدَ نَارٗا فَلَمَّآ أَضَآءَتۡ مَا حَوۡلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ وَتَرَكَهُمۡ فِي ظُلُمَٰتٖ لَّا يُبۡصِرُونَ﴾ [البقرة: 17].

يجوز في (ما) عدة أوجه:

1-أن تكون مفعولًا وذلك إذا كان (أضاءت) فعلًا متعديًا.

2-أن تكون فاعلة.

3-أن تكون زائدة لا موضع لها[158].

وفي إعرابها يقول المطهر: ((ما حوله) ظرف لأضاءت أي: الأماكن التي حوله، وقيل: مفعول، والأول أولى؛ لأن الفعل لازم، قال تعالى:﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم﴾ [البقرة: 20]. وجوّز الزمخشري أن يكون فاعل أضاءت، والتأنيث للحمل على المعنى، وفيه بعد)[159].

والزمخشري ذكر هذا الاحتمال إذ يقول: "والإضاءة فرط الإنارة، ومصداق ذلك قوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا﴾ [يونس: 5]. وهي في الآية متعدية، ويحتمل أن تكون غير متعدية مسندة إلى (ما حوله) والتأنيث للحمل على المعنى لأن ما حول المستوقد أماكن وأشياء، ويعضده قراءة ابن أبي عبلة[160]: (ضاءت)"[161].

فالزمخشري يورد احتمال كون الفعل غير متعد فهو مسند إلى (ما حوله)، وهو وجه من الأوجه الجائزة في الآية، وقد تابعه في ذلك أبو حيان، وأبو السعود[162].

قال أبو حيان: "ويجوز أن يكون الفاعل ليس ضمير النار، وإنما هو (ما) الموصولة وأنث على المعنى، أي فلما أضاءت الجهة التي حوله، كما أنثوا على المعنى في قولهم: (ما جاءت حاجتك)[163]، وقد ألم الزمخشري بهذا الوجه، وهذا أولى مما ذكروه لأنه لا يحفظ من كلام العرب: جلست ما مجلسًا حسنا، ولا قمت ما يوم الجمعة، والحمل على المعنى محفوظ"[164].

فالمسألة فيها سعة، فهناك عدة أوجه جائزة في (ما) وقد اعترض المطهر على ترك الزمخشري للوجه الأقرب والأولى، وما ذكره الزمخشري محتمل وجائز، لكنه خلاف الوجه الأولى، فالذي يظهر لي هنا أنه الأقرب والأولى كون الفاعل هو الضمير العائد على النار، و (ما حوله) ظرف للفعل (أضاءت).

ورود فَعِيل بمعنى مُفْعِل"

في قوله تعالى: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [البقرة: 117].

اختلف في (بديع).

قال المطهر: "(وبديع السموات) أي: مبدعها بمعنى: مخترعها على غير مثال، واستضعف الزمخشري جعل فَعيل بمعنى مُفْعِل. لشذوذه، وجعله من إضافة الصفة إلى موصوفها، أي: بديع سماواته، والأول أقرب لما ثبت بطريق حسنة عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: (إن لله تسعة وتسعين اسمًا من أحصاها دخل الجنة) [165]. ثم سردها وعدّ البديع منها، ولم يُضفه إلى شيء"[166].

ونص الزمخشري في كتابه: "و(بديع السموات) من إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها أي بديع سماواته وأرضه وقيل: البديع بمعنى المبدع كما أنّ السميع في قول عمرو[167]:

أمن ريحانة الداعي السميع[168]. بمعنى المسمع وفيه نظر"[169]. وتابعه في ذلك أبو حيان[170] والسمين الحلبي[171].

والنظر الذي قصده الزمخشري كما قال المطهر هو شذوذ مجيء فَعِيل بمعنى مُفْعِل وأنه غير مقيس.

وفَعِيل صيغة من صيغ المبالغة المحوّلة عن اسم الفاعل، وقد ورد فَعيل بمعنى مُفعِل في صيغ كثيرة، ولم تقتصر على (بديع) و(سميع)، ومنها:

أَليم بمعنى مؤلم، نَبيء بمعنى منبئ، وكَليل بمعنى مُكل، وبَصير بمعنى مُبصر، وحَسيب بمعنى مُحْسِب، والأَمين بمعنى المؤمن، وحَكِيم بمعنى مُحْكِم، ووَجيع بمعنى موجع[172].

فهل هذه الألفاظ كلها شاذة؟ فإذا جاز في هذه الألفاظ كلها أن تكون بمعنى (مُفعِل) ففي الآية أيضًا يجوز أن يكون (بَدِيع) بمعنى (مبدع) وهو ما ذهب إليه كثير من المفسرين والمعربين[173]. بل قال الهمداني: "و(فَعِيل) بمعنى مُفعِل كثير في كلام القوم"[174]. وكل هذا يسقط نظر الزمخشري، ويقوي رأي المطهر.

ما يتعلق به الجارو‌المجرور في: (من ذريتي)

قوله تعالى: ﴿۞وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٖ فَأَتَمَّهُنَّۖ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامٗاۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِيۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهۡدِي ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: 124].

في متعلق الجار والمجرور (من ذريتي) قولان:

الأول: أنه متعلق بفعل محذوف يدل عليه ما قبله، أي: واجعل من ذريتي إمامًا، أو اجعل فريقًا من ذريتي إمامًا، أو من ذريتي يارب فاجعل[175].

الثاني: أن يكون معطوفًا على الكاف في (جاعلك)[176].

قال المطهر: "(ومن ذريتي)، متعلق بفعل يدل عليه ما قبله، أي: واجعل من ذريتي إمامًا، و(من) للتبعيض، وقال الزمخشري: هو عطف على الكاف، وفيه نظر"[177].

وعلل الزمخشري الوجه الذي أجازه بقوله: "(ومن ذريتي) عطف على الكاف كأنه قال: وجاعل بعض ذريتي، كما يقال لك: سأكرمك فتقول وزيدًا"[178].

وفي اعتراض المطهر اكتفى كعادته في أكثر اعتراضاته بقوله: وفيه نظر، ولم يبين هذا النظر، وهو الذي وضحه وبينه أبو حيان بقوله: "ولا يصح العطف على الكاف لأنها مجرورة فالعطف عليها لا يكون إلا بإعادة الجار، ولم يعد.....، وليس نظير سأكرمك فتقول وزيدًا لأن الكاف هنا في موضع نصب"[179].

ولست هنا بصدد دراسة اعتراض أبي حيان على الزمخشري لأنها درست في رسالة جامعية مستقلة، وإنما أردت إيضاح النظر الذي قصده المطهر، فإن كان اعتراضه على عدم صحة العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار فنقول هذا مذهب بصري يقابله مذهب الكوفيين والأخفش وهو جواز العطف على الضمير المجرور في النثر والشعر دون إعادة الجار[180]، وفي الشواهد الكثيرة التي ذكرها ابن مالك[181] على جواز هذا العطف، ما يسقط هذا الاعتراض، أما تنظير الزمخشري ب (سأكرمك) فلا يصح لأن موضع الكاف هنا نصب، وموضعها في (جاعلك) جر.

فأرى أن الوجه الأقرب هنا هو كون (من ذريتي) متعلقًا بمحذوف، وإن كان ما ذهب إليه الزمخشري ليس بعيدًا.

(معاني جعل)"

قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ﴾ [البقرة: 143].

قال المطهر -في إعراب (التي كنت عليها)-: "صفة للقبلة، و(جعل) بمعنى أحدث وأوجد، وزعم الزمخشري: أنّ (التي) ثاني مفعولي (جعل) وهو في البعد نظير قول البيضاوي[182] (إن (أكابر مجرميها [الأنعام: 123][183])، مفعولا جعلنا)[184]. والأصل جعلنا مجرميها أكابر، فقدم الثاني"[185].

والمسألة هنا متشعبة ومتفرعة، وقبل دراستها لا بد من ذكر نص الزمخشري وهو قوله: "(التي كنت عليها) ليست بصفة للقبلة، وإنما هي ثاني مفعولي جعل"[186].

وتتكون المسألة هنا من أقسام، القسم الأول: هو في معاني جعل، فله عدة معان، منها:

1- الخلق والإحداث، ويتعدى إلى مفعول واحد، نحو: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام: 1].

2- التصيير ويتعدى إلى مفعولين نحو: ﴿وَجَعَلَ ٱلْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا﴾ [نوح: 16].

3- الإنشاء، ويجري مجرى "صار" و"طفق" فلا يتعدى نحو: جعل زيد يفعل كذا.

4- الحكم بالشيء على الشيء حقًا كان أو باطلًا، فالحق نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص: 7]. والباطل: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ﴾ [النحل: 57][187].

والخلاف هنا كما يبدو من نص المطهر في معنى (جعل) فهو يراه بمعنى أحدث وأوجد فيتعدى إلى مفعول واحد والزمخشري يرى أنه بمعنى التصيير والتحويل فيتعدى إلى مفعولين.

ونجد (جعل) فُسِّرت في الآية بمعنى الصرف والتحويل "يقول تعالى إنما شرعنا لك يا محمد التوجه أولًا إلى بيت المقدس ثم صرفناك عنه. إلى الكعبة ليظهر حال من يتبعك..."[188].

ومعنى الصرف: "ردّ الشيء عن وجهه،... والصرف أن تصرف إنسانًا عن وجه يريده إلى مصرف غير ذلك"[189].

إذًا (جعل) هنا بمعنى صرف وحول، والتحويل هو التصيير، فمعناها ليس أحدث وأوجد كما قال المطهر.

القسم الثاني: في إعراب (التي) فالمطهر يراها صفة متابعًا في ذلك لأبي البقاء العكبري[190]، مع اختلاف في معنى (جعل) إذ يرى العكبري أن المفعول الثاني محذوف.

أمّا الزمخشري فهو يعربها مفعولًا ثانيًا ل (جعل) التي بمعنى صيّر، وتابعه في ذلك أبو السعود[191]، وأرجح هذا الإعراب بناء على ما ثبت في معنى (جعل) بأنها بمعنى صيّر، ومتعدية إلى مفعولين.

القسم الثالث: اعتراضه على إعراب البيضاوي (أكابر) على أنها مفعول ثان ل (جعلنا) في آية الأنعام، وإن كان هذا المقام ليس مقامًا لدراسة اعتراضاته على البيضاوي، إلا أنني أريد التأكيد على أن الوجه الذي ذكره البيضاوي ليس بعيدًا وليس غريبًا) وقد ذهب إليه كل من ابن الأنباري[192]، والقرطبي[193]، ومكي.

يقول مكي: "قوله: مجرميها، في موضع نصب بجعلنا مفعول أول، ويجعل (أكابر) مفعولًا ثانيًا عندنا هو المعنى الصحيح، كما قال: ﴿أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا﴾ [الإسراء: 16]. أي كثّرناهم"[194].

نوع (من) استفهامية أو موصولة؟:

في قوله تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ ﴾[البقرة: 143].

اختلف في نوع (من) في الآية، هل هي موصولة أو استفهامية؟

قال المطهر: "(لنعلم من يتبعُ الرسول)أي: لنعرف الذين يتبعونه، وجوّز الزمخشري أن تكون (من)[195] مضمنة معنى الاستفهام معلقًا عنها العلم، وهو سهو، لأن قوله: (ممن) صريحٌ بأن (مَن) موصولة"[196].

ونص الزمخشري في الكشاف هو: "ويجوز أن يكون (من) متضمنة لمعنى الاستفهام معلقًا عنها العلم كقولك علمت أزيد في الدار أم عمرو"[197].

وقد تابعه أبو السعود في ذلك[198]:

والتعليق هو: إبطال العمل في الأفعال القلبية المتصرفة لفظًا لا محلًا على سبيل الوجوب، ومن أسبابه:

أن يكون المعمول تالي استفهام، أو متضمنًا معناه، أو مضافًا إلى مضمنه، نحو:

﴿وَإِنۡ أَدۡرِيٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٞ مَّا تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: 109]. سواءٌ أكان هذا الاستفهام بالحرف أم بالاسم[199].

والمطهر هنا يعترض على الزمخشري في تجويزه كون (من) استفهامية وهو في اعتراضه هذا متابع للعكبري، وأبي حيان[200]، إذ يقول العكبري: (ولا يجوز أن يكون (من) (استفهامًا؛ لأن ذلك يوجب أن تعلق (نعلم) عن العمل، وإذا علقت عنه لم يبق ل (مَن) ما يتعلق به؛ لأن ما بعد الاستفهام لا يتعلق بما قبله)[201].

والرأي في هذه الآية واضح، فـ(مَنْ) موصولة وليست استفهامية[202]؛ لأن الاستفهام له الصدارة في الكلام فلا يعمل ما قبله فيما بعده.

معاني (قد):

قوله تعالى: ﴿قَدۡ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجۡهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: 144].

تأتي (قد) الفعل المضارع لمعانٍ عدة منها:

1-التوقع: نحو: قد يقدم الغائب اليوم.

2-التقليل: قد يجود البخيل.

3-التحقيق: نحو قوله تعالى:﴿قَدۡ يَعۡلَمُ ٱللَّهُ ٱلۡمُعَوِّقِينَ مِنكُمۡ﴾ [الأحزاب: 18].

4-التكثير: نحو قول الشاعر[203]:

قد أترك القرن مصفرًا أنامله .....[204]

وعن (قد) في الآية السابقة يقول المطهر:((قد نرى) قال الزمخشري: (معناه كثرة الرؤية كقوله: قد أترك القرن مصفرًا أنامله، انتهى، والأظهر أنّ (قد) لمجرد تحقيق الأمر المتوقع في الآية والبيت)[205].

ونص الزمخشري من كتابه: "(قد نرى) ربما نرى، ومنه كثرة الرؤية كقوله: قد أترك القرن مصفرًا أنامله"[206]. فالاعتراض هنا هو في معنى (قد). وأبو حيان سبق أن اعترض على الزمخشري في جعله (قد) بمعنى (ربما) التي هي للتقليل، عند المحققين كما يقول أبو حيان، فقوله كثرة الرؤية مضاد لمدلول رُبّ على مذهب الجمهور، ورأى أن الكثرة فهمت من متعلق الرؤية وهو التقلب[207].

وأقول: حينما جعل الزمخشري (قد) بمعنى (ربما) لم يكن الأول في ذلك فقد سبقه سيبويه[208]، والمبرد[209].

وقد رأى ابن مالك ورود (رُب) للتكثير كثيرًا وأورد على ذلك شواهد عديدة[210].

فالزمخشري يرى أنها بمعنى (ربما) التي تفيد التكثير، أما المطهر فهو يرى إفادتها لتحقيق الأمر المتوقع في الآية، وفي البيت الذي استشهد به الزمخشري متابعًا في ذلك ابن مالك. فهو قد ذكر أن من معاني (قد) أنها حرف تحقيق تدخل على الفعل لتقرير معناه، ونفي الشك عنه ومثل بالآية، وبيت الشعر[211].

الأوجه الجائزة في إعراب (قائمًا بالقسط):

قوله تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ﴾ [آل عمران: 18].

أجاز النحاة والمفسرون عدة أوجه إعرابية في (قائمًا) هي:

1-أن يكون حالًا من "هو".

2-أن يكون حالًا من فاعل (شهِد) وهو لفظ الجلالة.

3-انتصابه على المدح.

4-أن يكون صفة لإله[212].

قال المطهر: (قائمًا بالقسط) حالٌ من (هو) أي: مقيمًا للعدل في جميع أحكامه، والعامل معنى الجملة أي: انفرد[213] قائمًا، وجوّز الزمخشري أن ينتصب على فاعل (شَهِدَ) وفيه بعد، وجوّز انتصابه على المدح، وانتصاب النكرة على المدح شاذ، وجوّز أن تكون صفة لإله، وفيه الفصل بين الصفة والموصوف ب أجنبي)[214].

تضمن نص المطهر ثلاثة اعتراضات، والزمخشري ليس جاهلًا بها فقد ذكرها وفندها، وهو ما سيتضح من خلال المناقشة، وهذه الاعتراضات هي:

أولًا: اعترض عليه في كون الحال من لفظ الجلالة، فاعل (شَهِدَ)، قال: وفيه بُعد، ولم يوضح ما هو هذا البعد، الذي وضحه أبو حيان بأنه ليس حالًا مؤكدة، وأنّ في التركيب قلقًا[215].

وأجاب السمين الحلبي عن الزمخشري في هذا الاعتراض[216].

والزمخشري ليس متفردًا في هذا الرأي، فقد تابعه فيه كلٌّ من ابن عطية[217]، والعكبري[218]، والقرطبي[219]، وأبو السعود[220]. وقد رأى أيضًا جواز أن يكون حالًا من (هو)، قال: (وهو أوجه من انتصابه عن فاعل شَهِدَ) [221]. وعليه فقد سقط الاعتراض الأول.

ثانيًا: اعتراضه على تجويز الزمخشري نصب (قائمًا) على المدح

قال المطهر في عرض كلامه السابق: "وانتصاب النكرة على المدح شاذ".

وإذا عدنا إلى نصّ الزمخشري في كتابه فسنجدُ أنّه لم يسهُ عن هذا المحذور، قال: (فإن قلت: أليس من حق المنتصب على المدح أن يكون معرفة، كقولك: (الحمد لله الحميدَ) (إنا معشر الأنبياء لا

نورث)[222]، (إنا بني نشهل لا نُدعى لأب)[223] قلت: قد جاء نكرة كما جاء معرفة، وأنشد سيبويه[224] فيما جاء منه نكرة قول الهذلي[225]:

ويـــأوي إلـــى نِسْـــوَةٍ عُطّـــل وشـعثًا مراضـيع مثـل السـعالي[226]

والفراء يقول -في إعراب كلمةٍ أخرى-: (والوجه أن يكون نصبًا على نية المدح؛ لأنه من صفة شيء واحد. والعرب تقول في النكرات كما يقولونه في المعرفة، فيقولون: مررت برجل جميلٍ وشابًا بعد، ومررت برجل عاقل وشرمحًا[227] طوالًا، وينشدون قوله:

ويـــأوي إلـــى نســـوة بائســـات وشُـــعثًا مراضـــيع مثـــل الســـعالي

(وشعثٍ) فيجعلونها خفضًا بإتباعها أول الكلام، ونصبًا على نية ذم في هذا الموضع[228]).

والتخالف في التنكير والتعريف في المدح والذم جائز[229].

ومن احتج بأن البيت شاهد على الاختصاص، يقال له: هذا الضرب من الاختصاص المراد به المدح أو الذم المنصوب على إضمار فعل لائق[230].

ثالثًا: اعتراضه على تجويز الزمخشري جعل (قائمًا)، صفة ل (لا إله)

قال المطهر: (وفيه الفصل بين الموصوف والصفة بأجنبي).

والفصل بين الموصوف والصفة جائز نحو: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾[إبراهيم: 10]، و﴿ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأۡتِيَنَّكُمۡ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ﴾ [سبأ: 3].

و﴿إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ هَلَكَ لَيۡسَ لَهُۥ وَلَدٞ﴾ [النساء: 176]. وهذان رجلان وزيد منطلقان[231].

ملاحظ أنّ الزمخشري هنا أيضًا لم يفته ما في هذا الوجه من فصلٍ بين الموصوف والصفة، لكنه جعله من باب الاتساع[232]، وتابعه أبو السعود في ذلك[233].

وقد سبق أبو حيان المطهر في هذا الاعتراض[234].

وخلاصة القول في هذه المسألة: أن الزمخشري عدد الأوجه الجائزة، والاحتمالات الواردة في هذه الآية، ثم رأى أن الوجه الأوجه هو كون (قائمًا) حالًا من (هو) لأن الألوهية ثابتة، وقيام الله بالقسط أمر ثابت وملازم له، فـ(لا إله إلا هو) تفيد الأبدية والتأكيد الأزلي، وهو ما يميل إليه الزمخشري، والمفهوم من نصه.

الناصب ل (إذْ):

قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ [آل عمران: 35].

في الناصب ل (إذ) عدة أوجه هي:

1-(اذكر) المقدر، ويكون مفعولًا به.

2-اصطفى مقدرًا، والتقدير: واصطفى آل عمران إذ قالت امرأة عمران.

3-أنه منصوب ب (سميع)[235].

وقد اعترض المطهر على الزمخشري نحوه إلى الوجه الثالث، إذ يقول: "(إذ قالت) منصوب ب "اذكر"، وقال الزمخشري: هو ظرف ل (السميع العليم، أي: سميع لقول امرأة عمران، عليم به وقت قولها كيت وكيت، وفيه بُعد وضعف)"[236].

ونص الزمخشري كما هو في كتابه: "أو سميع عليم لقول امرأة عمران ونيتها و(إذ) منصوب به، وقيل بإضمار اذكر"[237].

والرأي في هذه المسألة نجمله في النقاط الآتية:

أولًا: النقل عن الزمخشري لم يكن نصيًا، بل بتصرف، وربما نقل المطهر عن نسخة أخرى من الكشاف لم أطلع عليها.

ثانيًا: الزمخشري متابع للطبري[238] ومكي[239] بن أبي طالب في هذا الاختيار.

ثالثًا: سبق أبو حيان المطهر إلى هذا الاعتراض، وشرح وجه الضعف في رأي الزمخشري بقوله: (ولا يصح ذلك لأن قوله "عليم"، إمّا أن يكون خبرًا بعد خبر، أو وصفًا لقوله "سميع"، فإن كان خبرًا فلا يجوز الفصل به بين العامل والمعمول لأنه أجنبي منهما، وإن كان وصفًا فلا يجوز أن يعمل (سميع) في الظرف لأنه قد وصف، واسم الفاعل وما جرى مجراه إذا وصف قبل أخذ معموله لا يجوز له إذ ذاك أن يعمل، على خلاف لبعض الكوفيين في ذلك)[240].

واسم الفاعل وما جرى مجراه يعمل بشروط، منها: ألا يوصف[241]. ولكن هناك من الكوفيين من ذهب إلى جواز عمله موصوفًا[242]، فلعل الزمخشري ذهب هذا المذهب، ويجاب عنه أيضًا بأنه يُتسع في الظرف ما لا يُتسع في غيره[243].

المعطوف عليه في (ويُعَلّمهُ):

قوله تعالى: ﴿قَالَتۡ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي وَلَدٞ وَلَمۡ يَمۡسَسۡنِي بَشَرٞۖ قَالَ كَذَٰلِكِ ٱللَّهُ يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُۚ إِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ٤٧ وَيُعَلِّمُهُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَ﴾[آل عمران: 47].

أجاز العلماء في محل جملة (يُعلِّمُه) وجهين هما:

الأول: أن يكون معطوفًا على (يبشرك) أو على (يخلق) أو على (يُكلم) أو على (وجيهًا).

الثاني: أن يكون مستأنفًا لا محل له من الإعراب[244].

قال المطهر: (ويعلمه) عطف على (وجيهًا) من جملة الأحوال السابقة ولا يحسن عطفه على (يخلق) كما زعم الزمخشري، لقوله: (ورسولًا) [245].)

والزمخشري، كعادته، سرد الأوجه الجائزة كلها بقوله: (ونعلمه) عطف على (يبشرك) أو على (وجيهًا)، أو على (يخلق) أو هو كلام مبتدأ)[246].

فالمطهر يعترض على جواز عطفه على (يخلق) وقد سبقه إلى هذا الاعتراض أبو حيان[247].

وقد ذكر المطهر هنا سبب هذا الاعتراض وهو (لقوله: ورسولا).

وعلى ما يبدو القصد هنا أن (رسولًا) معطوفة على (وجيها)، وعطْف (ونعلمه) على (يخلق) يؤدي إلى الفصل بين (رسولًا) و(وجيهًا).

و(رسولًا) ليست في كل الأحوال معطوفة. فهناك من العلماء من ذكر أنها معطوفة على (وجيهًا)[248].

وهناك من ذكر أنّها مفعول لفعل محذوف[249].

"وقال الأخفش: وإن شئت جعلت الواو في قوله (ورسولا)، مقحمة، والرسول حالًا للهاء، تقديره: ويعلمه الكتاب رسولًا"[250].

وقد ذكر الزمخشري هذه الأوجه الجائزة كلها كغيره من العلماء ولم يصحح هذا الرأي أو يمل إليه. وإن كنت أرى هنا: أن (يعلمه) عطف على (يبشرك)، مع استبعاد كونه معطوفا على (يخلق)؛ لأن المفعول في (يخلق) هو أي مخلوق شاء الله خلقه، بينما المفعول في (يعلمه) هو عيسى عليه السلام، فالتعليم المذكور ليس لكل المخلوقات، وإنما لعيسى عليه السلام، أما الاستئناف فالمعنى هنا لا يؤيده.

جملة الحال (المضارعية المثبتة):

قوله تعالى: ﴿ هَٰٓأَنتُمۡ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمۡ وَلَا يُحِبُّونَكُمۡ وَتُؤۡمِنُونَ بِٱلۡكِتَٰبِ كُلِّهِۦ وَإِذَا لَقُوكُمۡ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوۡاْ عَضُّواْ عَلَيۡكُمُ ٱلۡأَنَامِلَ مِنَ ٱلۡغَيۡظِۚ قُلۡ مُوتُواْ بِغَيۡظِكُمۡۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴾ [آل عمران: 119].

أجاز العلماء وجهين إعرابيين في جملة (تؤمنون) هما:

الأول: كونها معطوفة على (تحبونهم).

الثاني: أنها حال من (لا يحبونكم)[251].

قال المطهر: "(وتؤمنون)، عطف على (تحبونهم)، وقال الزمخشري: هو حال من (لا يحبونكم) وفيه بعد"[252].

كعادته لم يبين المطهر وجه البعد هذا، وهو ما وضحه أبو حيان بكون الحال إذا وقع جملة مضارعية مثبتة؛ فلا يقترن بالواو[253].

وهذا من شروط جملة الحال، قالوا: لا يجوز: جاء زيد ويضحك، وجاءني زيد ويركب؛ لأن المضارع على وزن اسم الفاعل لفظًا وبمعناه تقديرًا، فقولنا: جاءني زيد ويركب بمعنى: جاءني زيد راكبًا، فيكون تجويز دخول الواو على المضارع المثبت تجويزًا لدخوله على المفرد[254].

ومع هذا المنع نجد شواهد كثيرة دخلت فيها الواو على جملة الحال المضارعية المثبتة نحو: قوله تعالى: ﴿قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَا أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ﴾ [البقرة: 91]، و﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾[الحج: 25].

ذكرها ابن مالك في شرح التسهيل[255].

وقول بعض العرب: قمت وأصك عينه[256]. وقول الشاعر:

عُلّقتها عرضا و أقتل قومها زعمًا لعمر أبيك ليس بمزعم[257]

وقول الآخر:

بلين وتحسب آياته ن عن فرط حولين رِقًّا مُحيلا[258]

وقول الآخر:

فلما خَشيتَ أظافيرهم نجوتُ وأرهنُهُم مالكًا[259]

فالشواهد السابقة كلها دخلت فيها واو الحال على المضارع المثبت. وقد أُوِّل على حذف المبتدأ فتكون جملة اسمية تقديرًا[260].

فما ذهب إليه الزمخشري وتابعه فيه أبو السعود[261] من جعل جملة (ويؤمنون) حالًا وجه جائز تدل عليه الشواهد السابقة، وأيضًا جواز تأويله على كونه خبرًا لمبتدأ محذوف يسهل هذا الأمر، وتصبح جملة اسمية تقديرها: (أي ولا يحبونكم وأنتم تؤمنون).

فهذا يُسقط اعتراض المطهر الذي سبقه إليه أبو حيان معتذرًا عن الزمخشري بأنه يجوز هذا التأويل على حذف المبتدأ، لكنه يرى أن الأولى كون الواو للعطف، ومنطلقه في هذا الرأي القاعدة التي تقول: ما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إلى تأويل.

وقد يكون التأويل هنا مقبولا؛ ذلك أنّ ما سوغ تقدير المبتدأ "أن الباب الأكثر والطريق المهيع مع المضارع تقدم الاسم عليه إذا وقعت جملته حالًا، فتقول: جاء زيد وهو يضحك...، فإذا كان معظم الباب هكذا حملنا الأقل -وهو عدم ظهور المبتدأ مع الواو- على ما هو الأكثر"[(262)].

أي ظهور المبتدأ مع الفعل المضارع، وإن كنت أرى هنا أنّ الواو عاطفة؛ لأنّ الأولى حمل القرآن على الأفصح المتفق عليه.

النتائج:

وفي نهاية هذا البحث، أوجز فيما يأتي بعض النتائج:

1- أنّ مجموعة كبيرة من اعتراضات المطهر على الزمخشري جاءت مجملة ومختصرة، من غير إسهاب بل يكتفي في أكثرها بذكر أحد أساليب الاعتراض نحو: وفيه نظر، وفيه بعد.
2- أنّ أكثر اعتراضات المطهر على الزمخشري قد سُبق إليها من أبي حيان، والسمين الحلبي.
3- أن المطهر يعترض على أوجه جائزة تناقلها العلماء، ونقلها الزمخشري وعددها دون أن يصححها أو يختارها.
4- لقد تأثر المطهر في كتابه كثيرًا بالزمخشري، واستحسن أكثر آرائه؛ لكنه وقف منه موقف المعترض في جوانب كثيرة من الكتاب.
5- أنّ هذا التفسير ما زال مجالًا خصبًا للدراسات العقدية والنحوية واللغوية.

الهوامش والإحالات:

(1) التأويل: تفعيل من الأول، أي الرجوع إلى الأصل، وله معنيان: الأول: التقدير والتفسير والبيان، والثاني: عبارة (الرؤيا) ولا شك أن المقصود هنا هو المعنى الأول. ينظر: الراغب الأصهاني، المفردات في غريب القرآن: 38. ابن منظور، لسان العرب: 32/11. السمين الحلبي، عمدة الحفاظ: 155/1.

(2) ينظر: الحموي، فوائد الارتحال: 178/6. الشوكاني، البدر الطالع: 827. المحبي، خلاصة الأثر: 403/4. الضمدي، العقيق اليماني: 390.

(3) الضمدي، العقيق اليماني: 391. الحاوي، علماء وأعلام المخلاف السليماني: 149.

(4) منها: صعدة وصنعاء.

(5) ينظر: ابن أبي الرجال، مطلع البدور: 331/2-337.

(6) ينظر: الضمدي، العقيق اليماني: 391. المحبي، خلاصة الأثر: 405/4.

(7) ينظر: ابن أبي الرجال، مطلع البدور: 483/1، 484.

(8) ينظر: الضمدي، العقيق اليماني: 391. المحبي، خلاصة الأثر: 405/4.

(9) ينظر: ابن أبي الرجال، مطلع البدور: 51/1-513.

(10) ينظر: الضمدي، العقيق اليماني: 391.

(11) خ في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء برقم (1873).

(12) خ في مكتبة الفاتيكان برقم (ح/799).

(13) حققه مجموعة من الأساتذة، الجمعية السعودية للقرآن الكريم وعلومه، وهو موضوع الدراسة.

(14) ينظر: الضمدي، العقيق اليماني: 390. الحبشي، مصادر الفكر الإسلامي: 391. الحاوي، علماء وأعلام المخلاف السليماني: 155. وضمد: بلدة في جازان تسمى باسم الوادي الذي تقع عليه، قيل عنها: لا تخلو من عالم محقق أو أديب بليغ. ينظر: العقيلي، المعجم الجغرافي. 266.

(15) تنظر ترجمته في: الحموي، معجم الأدباء: 126/19. اليماني، إشارة التعيين: 345. الذهبي، سير أعلام النبلاء: 151/2. الفيروزآبادي، البلغة: 220. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: 266/5. السيوطي، بغية الوعاة: 279/2.

(16) قرية جامعة من نواحي خوارزم. ينظر: الحموي، معجم البلدان: 147/3.

(17) ينظر: الحموي، معجم الأدباء: 127/19. الذهبي، سير أعلام النبلاء: 154/20. السيوطي، بغية الوعاة: 279/2.

(18) ينظر: اليماني، إشارة التعيين: 346. الذهبي، سير أعلام النبلاء: 155/2. الفيروزآبادي، البلغة: 221. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: 266/5. السيوطي، بغية الوعاة: 280/2.

(19) في الكتاب فنون، والتصحيح من المخطوط.

(20) مقدمة كتاب: الضمدي، الفرات النمير:83/1.

(21) ينظر: مثلاً: الضمدي، الفرات النمير: 232/1، 336.

(22) ينظر: نفسه: 391/2.

(23) ينظر: نفسه: 144/1.

(24) ينظر: نفسه: 329/1، و90/3.

(25) ينظر: نفسه: 444/1.

(26) ينظر: نفسه: 229/2.

(27) ينظر: نفسه: 32/2، 58، 476/3.

(28) ينظر: نفسه: 336/2.

(29) ينظر: نفسه: 318/2.

(30) ينظر: الضمدي، الفرات النمير: 207/1. ويقارن، الزمخشري: الكشاف: 140/1. الضمدي، الفرات: 322/1. يقارن: الزمخشري، الكشاف: 269/1.

(31) ينظر: الضمدي، الفرات النمير: 157/1، ويقارن: الزمخشري، الكشاف: 97/1، الضمدي، الفرات النمير: 198/1. ويقارن: الزمخشري، الكشاف: 131/1.

(32) الضمدي، الفرات: 145/1.

(33) الزمخشري، الكشاف: 89/1.

(34) ينظر مثلًا: الضمدي، الفرات: 239/1. ويقارن: الزمخشري، الكشاف: 174/1. الضمدي، الفرات: 247/1. ويقارن: الزمخشري، الكشاف: 182/1.

(35) تنجحت الحاجة واستنجحتها إذا تنجزتها. ابن منظور، لسان العرب: 612/2 نجح.

(36) الضمدي، الفرات: 208/1.

(37) الزمخشري، الكشاف: 142/1.

(38) ينظر مثلًا: الضمدي، الفرات: 230/1. ويقارن الزمخشري، الكشاف: 164/1. الضمدي، الفرات: 116/3. ويقارن: الزمخشري، الكشاف: 363/3.

(39) ينظر مثلًا: الضمدي، الفرات النمير: 100/1، 140.

(40) ينظر: نفسه: 60/2.

(41) ينظر: نفسه: 144/1، 154، 163.

(42) ينظر: نفسه: 247/1.

(43) ينظر: نفسه: 144/1.

(44) ينظر: نفسه: 329/1، و 90/3.

(45) ينظر: نفسه: 156/1، 67/229،2، 99/3.

(46) ينظر: نفسه: 189/1.

(47) ينظر: نفسه: 244/1، 105/476،2.

(48) ينظر: نفسه: 399/361،3/1.

(49) ينظر: نفسه: 24/2، 355.

(50) ينظر: نفسه: 81/2.

(51) ينظر: نفسه: 135/2.

(52) ينظر: نفسه: 229/2.

(53) ينظر: نفسه: 188/3.

(54) ينظر: نفسه: 24/2.

(55) ينظر: نفسه: 132/2.

(56) ينظر: نفسه: 312/3.

(57) ينظر: نفسه: 255/1.

(58) ينظر: نفسه: 318/2.

(59) ينظر: نفسه: 212/1.

(60) ينظر: نفسه: 336/2.

(61) ينظر: نفسه: 444/1.

(62) ينظر: نفسه: 134/2.

(63) ينظر: نفسه: 153/1، 189.

(64) ينظر: 233/2.

(65) ينظر: نفسه: 406/2.

(66) ينظر: نفسه: 240/3.

(67) ينظر: نفسه: 390/1.

(68) ينظر: نفسه: 57/3.

(69) ينظر: نفسه: 106/2.

(70) ينظر: نفسه: 53/306،3/1.

(71) ينظر: نفسه: 240/3.

(72) ينظر: 153/3.

(73) ينظر: نفسه: 62/2، 117، 44/3.

(74) ينظر: نفسه: 181/2.

(75) ينظر: 69/3.

(76) ينظر: نفسه: 435/3.

(77) ينظر: نفسه: 455/1.

(78) ينظر: نفسه: 95/1، 48/2، 432.

(79) ينظر: نفسه: 211/1.

(80) ينظر: نفسه: 351/2.

(81) ينظر: نفسه: 420/1.

(82) ينظر: 57/3.

(83) ينظر: نفسه: 283/3.

(84) ينظر: نفسه: 57/3.

(85) أي رأي الزمخشري، ينظر: نفسه: 283/2.

(86) ينظر: نفسه: 53/2.

(87) نفسه: 188/2.

(88) أي: الزمخشري.

(89) نفسه: 318/2.

(90) ابن كثير ونافع.

(91) ينظر: ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات: 473. ابن خالوية، إعراب القراءات السبع وعللها: 137/2.

(92) الزمخشري، الكشاف: 125/3، وقد سبقه إلى الطعن في هذه القراءة كل من: المبرد، وابن قتيبة، والزجاج، وأبو علي الفارسي، والنحاس. ينظر: أبو حيان، البحر المحيط: 37/7.

(93) قال أبو حيان (وهذه نزعة اعتزالية)، أبو حيان، البحر المحيط: 37/7.

(94) الضمدي، الفرات النمير: 391/2.

(95) ينظر: ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها: 171/1. مكي، الكشف عن وجوه القراءات: 453/1.

(96) هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها،..... صدره: فزججتها بمزجة، ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: 428/2. ابن يعيش، شرح المفصل: 19/3،22. البغدادي، الخزانة: 415/4.

(97) ينظر: الزمخشري، الكشاف: 42/2.

(98) الضمدي، الفرات: 448/1.

(99) ينظر: الزمخشري، الكشاف: 312/1، وفيه (جملة قسمية واقعة صفة لموصوف محذوف تقديره: وإن من أهل الكتاب أحد إلا ليؤمنن به).

(100) ينظر: الزمخشري، الكشاف: 310/2.

(101)الضمدي، الفرات النمير: 355/1.

(102) ينظر مثلًا: الضمدي، الفرات: 150/1، ويقارن: الزمخشري، الكشاف: 92/1، 160/1، ويقارن: الزمخشري، الكشاف: 99/1، 49/2، ويقارن: الزمخشري، الكشاف: 195/2.

(103) ينظر: مثلًا: الضمدي، الفرات النمير: 95/1، ويقارن: الزمخشري، الكشاف: 21/1.

(104) ينظر: الضمدي، الفرات: 245/1، ويقارن: الزمخشري، الكشاف: 179/1.

(105)الزمخشري، الكشاف: 126/4.

(106) البيضاوي، أنوار التنزيل: 233/5.

(107) الضمدي، الفرات النمير: 325/3.

(108) ينظر: مثلًا: الضمدي، الفرات النمير: 249/1.

(109) ينظر: نفسه: 255/1.

(110) ينظر: نفسه: 256/1، 29/2.

(111) ينظر: نفسه: 2/1،48/257.

(112) ينظر: نفسه: 263/1.

(113) ينظر: نفسه: 266/1.

(114) ينظر: نفسه: 266/1.

(115) ينظر: نفسه: 49/2، 202/3.

(116) ينظر: نفسه: 358/1.

(117) ينظر: نفسه: 376/1.

(118) ينظر: نفسه: 77/2.

(119) ينظر: نفسه: 424/1.

(120) ينظر: نفسه: 512/1.

(121) ينظر: نفسه: 201/2.

(122) ينظر: نفسه: 417/2.

(123) ينظر: مثلًا: نفسه: 442/1.

(124) ينظر: نفسه: 145/2.

(125) ينظر: نفسه: 41/2، 280/3.

(126) ينظر: نفسه: 302/1.

(127) ينظر: نفسه: 391/2.

(128) ينظر: نفسه: 135/3.

(129) ينظر: نفسه: 355/1.

(130) ينظر: نفسه: 263/1.

(131) ينظر: نفسه: 426/1.

(132) ينظر: نفسه: 207/3.

(133) ينظر: نفسه: 365/3.

(134) ينظر: نفسه: 405/3.

(135) ينظر: نفسه: 177/1، 283/3.

(136) ينظر: نفسه: 178/1.

(137) ينظر مثلًا: الضمدي، الفرات: 140/1، ويقارن: الزمخشري الكشاف: 85/1. الضمدي، الفرات: 162/1، ويقارن: الزمخشري، الكشاف: 100/1. الضمدي، الفرات: 41/2، ويقارن: الزمخشري، الكشاف: 186/2. الضمدي: الفرات: 214/2، ويقارن: الزمخشري: الكشاف: 372/2.

(138) ينظر: مثلاً: الضمدي، الفرات: 107/1، ويقارن: الزمخشري، الكشاف: 164/1. الضمدي، الفرات: 374/1، ويقارن: الزمخشري، الكشاف: 332/1. الضمدي، الفرات: 420/2، ويقارن: الزمخشري، الكشاف: 158/3.

(139) الضمدي، الفرات: 249/1.

(140)ا الزمخشري، الكشاف: 185/1.

(141) الضمدي، الفرات النمير: 454/2.

(142) نفسه: 140/1.

(143)الزمخشري الكشاف: 85/1.

(144) الضمدي، الفرات النمير: 388/1. ينظر: الزمخشري الكشاف: 350/1، وبذيله الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال، لأحمد بن المنير الصفحة نفسها.

(145) ينظر مثلاً: الضمدي، الفرات: 415/1. الزمخشري، الكشاف: 10/2. الضمدي، الفرات: 53/2. الزمخشري الكشاف: 120/2.

(146) أنهم كانوا ينكرون الجن والسحر، ينظر: الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال بذيل الكشاف: 165/1.

(147) ينظر: البيضاوي، أنوار التنزيل: 162/1.

(148) الضمدي، الفرات: 231/1. ينظر: الزمخشري، الكشاف: 165/1.

(149) ينظر: مثلًا: الضمدي، الفرات: 431/1، و57/2، و391، و405/3.

(150) ينظر: النحاس، إعراب القرآن: 181/1. القيسي، مشكل إعراب القرآن: 74/1. الزمخشري، الكشاف: 21/1. ابن الأنباري، البيان: 46/1. العكبري، التبيان: 11/1. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 162/1. البيضاوي، أنوار التنزيل: 37/1. السمين الحلبي، الدر المصون: 91/1.

(151) الضمدي، الفرات النمير: 95/1، والمخطوط 6/أ.

(152) ينظر: الزمخشري، الكشاف: 21/1.

(153) ينظر: نفسه: 132/3.

(154) ينظر: ابن النحاس، إعراب القرآن: 181/1. القيسي، مشكل إعراب القرآن: 74/1.

(155) ينظر: العكبري، التبيان: 11/1. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 162/1. أنوار التنزيل، أنوار التنزيل: 37/1. أبو السعود، تفسيره: 29/1.

(156) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط: 40/1.

(157)السمين الحلبي، الدر المصون: 91/1.

(158) ينظر: النحاس، إعراب القرآن: 193/1. القيسي، مشكل إعراب القرآن: 80/1. الأنباري، البيان: 60/1. العكبري، التبيان: 21/1. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 213/1. البيضاوي، أنوار التنزيل: 49/1. السمين الحلبي، الدر المصون: 161/1.

(159) الضمدي، الفرات النمير: 103/1.

(160) هو: إبراهيم بن أبي عبلة، الشامي المقدسي، ذكر بعضهم أنه روى نحو المئة حديث، توفي سنة اثنتين وخمسين ومئة. ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء: 323/6. والقراءة غير منسوبة في: العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 127/1. ولابن السميفع، وابن أبي عبلة في البحر المحيط: 79/1، ولابن السميفع في الجامع لأحكام القرآن: 213/1. السمين الحلبي، الدر المصون: 161/1.

(161) الزمخشري، الكشاف: 38/1.

(162) ينظر: أبو السعود، تفسيره: 50/1.

(163) قالته الخوارج لابن عباس ﷺ، حين جاء إليهم رسولاً من علي ﷺ وتروى (حاجتك) بالنصب والرفع. ينظر: ابن يعيش، شرح ابن يعيش: 90/7. الرضي، شرح الرضي: 87/4. الدماميني، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: 198/3. السيوطي، همع الهوامع: 70/2.

(164) أبو حيان، البحر المحيط: 78/1.

(165) أخرجه مسلم في صحيحه، برقم 2677.

(166) الضمدي، الفرات النمير: 148/1.

(167) هو عمرو بن معدي كرب الزُّبيدي، من مذحج ويُكنى أبا ثور، وأخته ريحانة التي يقول فيها: أمن ريحانة الداعي السميع.

ينظر: ابن قتيبة، الشعر والشعراء: 177-178.

(168) صدر بيت من الوافر، عجزه: ..... يؤرقني وأصحابي هجوع. ينظر: البغدادي، خزانة الأدب: 178/8.

(169) الزمخشري، الكشاف: 90/1.

(170) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط: 364/1.

(171) ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون: 85/2.

(172) ينظر: ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن: 297. الزجاج، تفسير أسماء الله الحسنى: 42، 43، و49. العكبري، التبيان: 521/2. الهمداني، الفريد في إعراب القرآن المجيد: 221/1. ابن أبي الربيع، البسيط في شرح الجمل: 552/1. ابن يعيش، شرح ابن يعيش: 73/6.

(173) ينظر: الطبري، تفسير الطبري: 508/1. الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 87،86/1. الراغب الأصبهاني، المفردات: 50. العكبري، التبيان: 60/1. الهمداني، الفريد في إعراب القرآن: 221/1. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 86/2.

(174) الهمداني، الفريد في إعراب القرآن: 221/1.

(175) ينظر: العكبري، التبيان: 61/1. أبو حيان، المحرر الوجيز: 206/1. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 107/1. أبو حيان، البحر المحيط: 377/1. الضمدي، الفرات النمير: 150/1.

(176) ينظر: الزمخشري، الكشاف: 92/1. البيضاوي، أنوار التنزيل: 104/1. أبو السعود، تفسير أبي السعود: 156/1.

(177) الضمدي، الفرات النمير: 150/1.

(178) الزمخشري، الكشاف: 92/1.

(179) أبو حيان، البحر المحيط: 377/1.

(180) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: 463/2. السيوطي، همع الهوامع: 268/5.

(181) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 377،376/3.

(182) ينظر: البيضاوي، أنوار التنزيل: 181/2.

(183) (وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها ليمكروا فيها).

(184) في الكتاب المحقق (مفعولاً لجعلنا) والتصحيح من المخطوط.

(185) الضمدي، الفرات النمير: 160/1.

(186) الزمخشري، الكشاف: 99/1.

(187) ينظر: الراغب الاصفهاني، المفردات في غريب القرآن: 131. السمين الحلبي، عمدة الحفاظ: 377/10.

(188) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 197/1. ينظر: أبو حيان، المحرر الوجيز: 220/1. الثعالبي، الجواهر الحسان: 120/1.

(189) ابن منظور: لسان العرب: 189/9.

(190) ينظر: العكبري، التبيان: 67/1.

(191) ينظر: أبو السعود، تفسيره: 173/1.

(192) ينظر: الأنباري، البيان: 338/1.

(193) ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 79/7.

(194)القيسي، مشكل اعراب القرآن: 268/1.

(195) سقطت من الكتاب المحقق وأثبتها من المخطوط.

(196) الضمدي، الفرات النمير: 160/1.

(197) الزمخشري، الكشاف: 100/1.

(198) ينظر: أبو السعود، تفسيره: 173/1.

(199) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 88/2. وابن عقيل، شرح الألفية: 368/1. السيوطي، همع الهوامع: 233/2.

(200) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط: 424/1.

(201) العكبري، التبيان: 67/1.

(202) ينظر: ابن جني، المحتسب: 98/1. العكبري، التبيان: 67/1. أبو حيان، البحر المحيط 424/1. السمين الحلبي، الدر المصون: 155/1.

(203) البيت لعبيد بن الأبرص، ينظر: سيبويه، الكتاب: 224/4. الرضي، شرح الرضي: 445/4. البغدادي، الخزانة: 253/1.

(204) ينظر في معاني(قد): ابن مالك، شرح التسهيل: 108/4. المالقي، رصف المباني: 392. المرادي: الجنى الداني: 256. ابن هشام، المغني: 350/1. السيوطي، همع الهوامع: 378/4.

(205)الضمدي، الفرات النمير: 162/1.

(206) الزمخشري، الكشاف: 100/1.

(207) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط: 427/1.

(208) ينظر: سيبويه، الكتاب: 224/4.

(209) ينظر: المبرد، المقتضب: 43/1.

(210) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 117/3. ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح: 104.

(211) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 108/4.

(212) ينظر: الزمخشري، الكشاف: 179/1. أبو حيان، المحرر الوجيز: 413/1. العكبري، التبيان: 128/1. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 43/4. البيضاوي، أنوار التنزيل: 9/2. السمين الحلبي، الدر المصون: 75/3.

(213) في الكتاب المحقق (الفرد) وأثبت التصحيح من المخطوط.

(214) الضمدي، الفرات النمير: 245/1، وقد سقطت كلمة (بأجنبي) من الكتاب المحقق، وأثبتها من المخطوط.

(215) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط: 404/2.

(216) ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون: 75/3.

(217) ينظر: أبو حيان، المحرر الوجيز: 413/1.

(218) ينظر: العكبري، التبيان: 128/1.

(219) ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 43/4.

(220) ينظر: أبو السعود، تفسيره: 17/2.

(221) الزمخشري، الكشاف:179/1.

(222) رواه: مسلم، صحيح مسلم، حديث رقم (1758).

(223) صدر بيت لبشامة بن حزن النهشلي، عجزه: عنه ولا هو بالأبناء يشرينا، ينظر: العيني، المقاصد النحوية: 370/3. البغدادي، خزانة الأدب: 468/1.

(224) ينظر: سيبويه، الكتاب: 66/2.

(225) هو: أمية بن أبي عائذ من شعراء هذيل، ينظر: ابن قتيبة، الشعر والشعراء: 338.

(226) الزمخشري، الكشاف: 179/1، والبيت من المتقارب لأمية بن أبي عائذ الهذلي. ينظر: الفراء، معاني القرآن: 108/1. ابن يعيش، شرح ابن يعيش: 18/2. العيني، المقاصد النحوية: 120/3. البغدادي، خزانة الأدب: 426/2.

(227) الشرمح والشرمحي من الرجال: القوي الطويل. ابن منظور، لسان العرب: 498/2.

(228) الزجاج، معاني القرآن: 108/1.

(229) ينظر: الرضي، شرح الكافية: 323/2. السيوطي، همع الهوامع: 172/5.

(230) ينظر: ابن يعيش، شرح ابن يعيش: 19/2. السمين الحلبي، الدر المصون: 80/3.

(231) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 287/3. السيوطي، همع الهوامع: 168/5.

(232) ينظر: الزمخشري، الكشاف: 179/1.

(233) ينظر: أبو السعود، تفسيره: 17/2.

(234) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط: 405/2.

(235) ينظر: النحاس، إعراب القرآن: 369/1. القيسي، مشكل إعراب القرآن: 156/1. أبو حيان، المحرر الوجيز: 424/1. الأنباري، البيان: 200/1. العكبري، التبيان: 131/1. السمين الحلبي، الدر المصون: 130/1.

(236) المطهر الضمدي، الفرات النمير: 249/1.

(237) الزمخشري، الكشاف: 185/1.

(238) ينظر: الطبري، تفسيره: 328/6.

(239) ينظر: القيسي، مشكل إعراب القرآن: 156/1.

(240) أبو حيان، البحر المحيط: 437/2.

(241) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 74/3. الأشموني، شرح الأشموني بحاشية الصبان: 294/2.

(242) ينظر: ما سبق.

(243) ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون: 130/3.

(244) ينظر: النحاس، إعراب القرآن: 378/1. القيسي، مشكل إعراب القرآن: 160/1. الطبري، تفسير الطبري: 424/6. الزمخشري، الكشاف: 190/1. العكبري، التبيان: 135/1. السمين الحلبي، الدر المصون: 182/3.

(245) الضمدي، الفرات النمير: 255/1.

(246)الزمخشري، الكشاف: 190/1.

(247) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط 463/2. السمين الحلبي، الدر المصون: 182/3.

(248) ينظر: الأنباري، البيان: 204/1. العكبري، التبيان: 135/1. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 93/4.

(249) ينظر: الطبري، تفسير الطبري: 423/6. النحاس، إعراب القرآن: 379/1. الزمخشري، الكشاف: 190/1. العكبري، التبيان: 135/1. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 93/4.

(250) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 93/4، ولم أجده في معاني الأخفش في هذه الآية.

(251) ينظر: النحاس، إعراب القرآن: 403/1. الزمخشري، الكشاف: 213/1. أبو حيان، البحر المحيط: 40/3. السمين الحلبي، الدر المصون: 372/3. أبو السعود، تفسير أبي السعود: 76/2.

(252)المطهر الضمدي، الفرات النمير: 274/1.

(253) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط: 40/3.

(254) ينظر: الرضي، شرح الرضي: 43/2. أبو حيان، البحر المحيط: 40/3. السمين الحلبي، الدر المصون: 372/3. الشاطبي، المقاصد الشافية: 500/3.

(255) ابن مالك، شرح التسهيل: 367/2.

(256) رواه الأصمعي، ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 367/2. الرضي، شرح الرضي: 43/2. الشاطبي، المقاصد الشافية: 498/3.

(257) البيت من الطويل، لعنترة، ديوانه: 143. ابن مالك، شرح التسهيل: 367/2. الشاطبي، المقاصد الشافية: 498/3.

(258) البيت من المتقارب، لزهير، ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 367/2. الشاطبي، المقاصد الشافية 498/3.

(259) البيت من المتقارب، لعبدالله بن همام السلولي، الأشموني، شرح الأشموني بحاشية الصبان: 187/2. السيوطي، همع الهوامع: 46/4.

(260) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 367/2. الرضي، شرح الرضي: 43/2. السمين الحلبي، الدر المصون: 372/3.

(261) ينظر: أبو السعود، تفسيره: 76/2.

(262) الشاطبي، المقاصد الشافية: 500/3.

قائمة المصادروالمراجع:

- **القرآن الكريم.**

1) الأستراباذي، محمد بن الحسن الرضي، شرح الكافية، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، بيروت، 2000م.
2) الأشموني، علي بن محمد بن عيسى، شرح الأشموني بهامش حاشية الصبان، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د. ت.
3) الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الجيل، 1982م.
4) الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، البيان في غريب القرآن، تحقيق: طه عبد الحميد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1980م.
5) البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: محمد نبيل، إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.
6) البيضاوي، عبدالله بن عمر بن محمد، تفسير أنوار التنزيل وأسرار التأويل، دار الكتب العلمية، بيروت، 1999م.
7) ابن تغري بردي، يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، مصورة عن طبعة دار الكتب، القاهرة، د.ت.
8) الثعالبي، عبد الرحمن بن محمد، الجواهر الحسان في تفسير القرآن، تحقيق: أبو محمد الغماري، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997م.
9) ابن جني، أبو الفتح عثمان، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، 1960م.
10) الحاوي، محمد بن منصور، علماء وأعلام المخلاف السليماني في تهامة الشامية في القرن الحادي عشر، جمعية التاريخ والآثار بدول مجلس التعاون، الرياض، 2013م.
11) الحبشي، عبد الله بن محمد، مصادر الفكر الإسلامي في اليمن، المجمع الثقافي، أبوظبي، 2004م.
12) الحموي، ياقوت بن عبد الله، معجم الأدباء - إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1993م.
13) الحموي، ياقوت بن عبد الله، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، 1984م.
14) أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي، البحر المحيط، دار الفكر، بيروت، 1999م.
15) ابن خالوية، الحسين بن أحمد، إعراب القراءات السبع وعللها، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1992م.

16) الدماميني، محمد بن أبي بكر بن عمر، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، د. ن، 1983م.
17) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة من المحققين، إشراف: شعيب الأرناؤوط، دار الحديث، القاهرة، 2006م.
18) الراغب الأصفهانى، القاسم الحسين بن محمد، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، الدار الشامية، دمشق، بيروت، 1992م.
19) ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق: عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986م.
20) الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، تفسير أسماء الله الحسنى، تحقيق: أحمد يوسف الدقاق، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1992م.
21) الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، 1988م.
22) الزمخشري، محمود بن عمرو، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت، 1987م.
23) أبو السعود، محمد بن محمد، تفسير أبي السعود، المسمى إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1990م.
24) السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، 1987م.
25) السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، تحقيق: محمد التونجي، عالم الكتب، بيروت، 1993م.
26) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988م.
27) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، بغية الوعاة في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.
28) السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في طبقات اللُّغويين والنُّحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، د.ت.
29) الشاطبي، إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي، مطابع جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2007م.
30) الشوكاني، محمد بن علي، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، دار المعرفة، بيروت، د.ت.

31) الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على الأشموني على ألفية ابن مالك، مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د. ت.

32) الضمدي، مطهر بن علي بن محمد، الفرات النمير في تفسير الكتاب المنير، نسخة من مكتبة محمد الحاوي الخاصة.

33) الضمدي، جمال الدين المطهر بن علي، الفرات النمير في تفسير الكتاب المنير، تحقيق: محمد الحواش وآخرين، الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه، الرياض، 2018م.

34) الضمدي، عبد الله بن علي النعمان، العقيق اليماني في وفيات المخلاف السليماني، نسخة مصورة عن نسخة نصيف، مكة المكرمة.

35) الطبري، محمد بن جرير بن يزيد، جامع البيان في تأويل القرآن، تفسير الطبري، تحقيق: عبد الله التركي، دار عالم الكتب، بيروت، 2003م.

36) ابن عطية، عبد الحق بن غالب، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: المجلس العلمي بفاس، المغرب، 1982م.

37) ابن عقيل، عبدالله بن عبد الرحمن العقيلي، شرح ابن عقيل على الألفية، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، د. ت.

38) العكبري، عبد الله بن الحسين، إعراب القراءات الشواذ، تحقيق: محمد السيد وأحمد عزوز، عالم النشر، بيروت، 1996م.

39) العكبري، عبد الله بن الحسين، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، د.ت.

40) العيني، محمود بن أحمد بن موسى، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، 2005م.

41) الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، تحقيق: محمد المصري، منشورات مركز المخطوطات والتراث، القاهرة، 1987م.

42) ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، الشعر والشعراء، تحقيق: مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، 1981م.

43) القرطبي، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1987م.

44) القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: محيى الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1997م.

45) القيسي، مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2004م.

46) ابن كثير، إسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.
47) المالقي، أحمد بن عبد النور، رصف المباني في حروف المعاني، تحقيق: أحمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، د. ت.
48) ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح التسهيل، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت.
49) ابن مالك، محمد بن عبد الله، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق: عبد الرحمن السيد، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، 1990م.
50) المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، دار عالم الكتب، بيروت، 1994م.
51) ابن مجاهد، أحمد بن موسى بن العباس، السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، 1980م.
52) المحبي، محمد أمين بن فضل الله، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، دار صادر، بيروت، د.ت.
53) المرادي، الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، 1993م.
54) ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1994م.
55) ابن المنير، أحمد بن محمد، الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال، مطبوع بهامش الكشاف. دار المعرفة، بيروت، د. ت.
56) النحاس، أحمد بن محمد، إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، 1988م.
57) ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.
58) الهمداني، حسين بن أبي العز، الفريد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق: محمد حسن النمر، دار الثقافة، الدوحة، 1991م.
59) ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش الموصلي، شرح المفصل، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م.
60) اليماني، عبد الباقي بن عبد المجيد، إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، تحقيق: عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، 1986م.

Arabic References:

- al-Qurʾān al-Karīm.

1) al-ʾAstrābāḏī, Muḥammad Ibn al-Ḥasan al-Raḍī, Sharḥ al- al-Kāfīyah, ed. ʿAbdalʿāl Sālim Mukarram, ʿĀlam al-Kutub, Bayrūt, 2000.

2) al-ʾUshmūnī ʾAbū al-Ḥasan Nūr al-Dīn, Sharḥ al-ʾUshmūnī bi-Hāmish Ḥāshīyat al-Ṣabbān, Maṭbaʿat Dār ʾIḥyāʾ al-Kutub al-ʿArabīyah, al-Qāhirah, N. D.

3) al-ʾAnbārī, ʿAbdalraḥmān Ibn Muḥammad, al-ʾInṣāf fī Masāʾil al-Khilāf, ed. Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʿAbdalḥamīd, Dār al-Jīl, 1982.

4) al-ʾAnbārī, ʿAbdalraḥmān Ibn Muḥammad, al-Bayān fī Ġarīb al-Qurʾān, ed. Ṭāhā ʿAbdalḥamīd, al-Hayʾah al-Miṣrīyah al-ʿĀmmah lil-Kitāb, al-Qāhirah, 1980.

5) al-Baġdādī, ʿAbdalqādir Ibn ʿUmar, Khizānat al-ʾAdab & Lubb Lubāb Lisān al-ʿArab, ed. Muḥammad Nabīl, ʾImīl Yaʿqūb, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1998.

6) al-Bayḍāwī, ʿAbdallāh Ibn ʿUmar Ibn Muḥammad, Tafsīr ʾAnwār al-Tanzīl & ʾAsrār al-Taʾwīl, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1999.

7) Ibn Taġrī Bardī, Yūsuf Ibn Taġrī Bardī Ibn ʿAbdallāh al-Ẓāhirī, al-Nujūm al-Zāhirah fī Mulūk Miṣr & al-Qāhirah, Muṣawwarah ʿan Ṭabʿah Dār al-Kutub, N. D.

8) al-Ṯaʿālibī, ʿAbdalraḥmān Ibn Muḥammad Ibn Makhlūf, al-Jawāhir al-Ḥisān fī Tafsīr al-Qurʾān, ed. Muḥammad ʿAlī Muʿawwaḍ, ʿĀdilʾAḥmad ʿAbdalmawjūd, Dār ʾIḥyāʾ al-Turāṯ al-ʿArabī, Bayrūt, 1997.

9) Ibn Jinnī, ʿUṯmān al-Mawṣilī, al-Muḥtasib fī Tabyīn Wujūh Shawāḏ al-Qirāʾāt & al-ʾIḍāḥ ʿAnhā, Wizārat al-ʾAwqāf, al-Majlis al-ʾAʿlā lil-Shuʾūn al-ʾIslāmīyah, al-Qāhirah, 1999.

10) al-Ḥāwī, Muḥammad Ibn Manṣūr, ʿUlamāʾ & ʾAʿlām al-Mikhlāf al-Sulaymānī fī Tihāmah al-Shāmīyah fī al-Qarn al-Ḥādī ʿAshar, Jamʿīyat al-Tārīkh & al-ʾĀṯār bi-Duwal Majlis al-Taʿāwun, al-Riyāḍ, 2013.

11) al-Ḥabashī, ʿAbdallāh Ibn Muḥammad, maṣādir al-Fikr al-ʾIslāmī fī al-Yaman, al-Majmaʿ al-Ṯaqāfī, ʾAbū Ẓabī, 2004.

12) al-Ḥamawī, Yāqūt Ibn ʿAbdallāh, Muʿjam al-ʾUdabāʾ-ʾIrshād al-ʾArīb ʾilā Maʿrifat al-ʾAdīb, ed. ʾIḥsān ʿAbbās, Dār al-Ġarb al-ʾIslāmī, Bayrūt, 1993.

13) al-Ḥamawī, Yāqūt Ibn ʿAbdallāh, Muʿjam al-Buldān, Dār Ṣādir, Bayrūt, 1984.

14) Ibn Ḥaīyān, Muḥammad Ibn Yusīf Ibn ʿAlī. al-Baḥr al-Muḥīṭ fī al-Tafsīr. ed. Ṣidqī Muḥammad Jamīl, Dār al-Fīkr, Beirūt, 1999.

15) Ibn Khālawayh, al-Ḥusayn Ibn ʾAḥmad, ʾIʿrāb al-Qirāʾāt al-Sabʿ & ʿIlalihā, ed. ʿAbdalraḥmān al-ʿUṯaymīn, Maktabat al-Khānjī, al-Qāhirah, 1992.

16) al-Damāmīnī, Muḥammad Ibn ʾAbībakr Ibn ʿUmar, Taʿlīq al-Farāʾid ʿalā Tashīl al-Fawāʾid, ed. Muḥammad Ibn ʿAbdalraḥmān Ibn Muḥammad al-Mufaddā, D. N, 1983.

17) al-Ḏahabī, Muḥammad Ibn ʾAḥmad Ibn ʿUṯmān Ibn Qāymāz, Sīyar ʾAʿlām al-Nubalāʾ, ed. Majmūʿah min al-Muḥaqqiqīn, ʾIshrāf: Shuʿaīb al-ʾArnāʾūṭ, Dār al-Ḥadīṯ, al-Qāhirah, 2006.

18) al-Rāġib al-ʾAṣfahānī, al-Ḥusaīn Ibn Muḥammad, al-Mufradāt fī Ġarīb al-Qurʾān, ed. Ṣafwān ʿAdnān al-Dāʾūdī, al-Dār al-Shāmīyah, Dimashq - Bayrūt, 1992.

19) Ibn ʾAbī al-Rabīʿ, ʿUbaydallāh Ibn ʾAḥmad Ibn ʿUbaydallāh Ibn Muḥammad, al-Basīṭ fī Sharḥ Jamal al-Zajjājī, ed. ʿAyyād al-Ṯubaītī, Dār al-Ġarb al-ʾIslāmī, Bayrūt, 1986.

20) al-Zajjāj, ʾAbū ʾIsḥāq ʾIbrāhīm Ibn al-Sirrī, Tafsīr ʾAsmāʾ Allāh al-ḥusná, ed. ʾAḥmad Yūsuf al-Daqqāq, Dār al-Ṯaqāfah al-ʿArabīyah, al-Qāhirah, 1992.

21) al-Zajjāj, ʾIbrāhīm Ibn al-Sirrī Ibn Sahl, Maʿānī al-Qurʾān & ʾIʿrābuh, ed. ʿAbdaljalīl ʿAbduh Shalabī, ʿĀlam al-Kutub, Bayrūt, 1988.

22) al-Zamakhsharī, Maḥmūd Ibn ʿAmr Ibn ʾAḥmad, al-Kashshāf ʿan Ḥaqāʾiq Ġawāmiḍ al-Tanzīl, Dār al-Kitāb al-ʿArabī, Bayrūt, 1987,.

23) ʾAbū al-Suʿūd, Muḥammad Ibn Muḥammad, Tafsīr ʾAbī al-Suʿūd, al-musammá Irshād al-ʿaql al-salīm ʾilá mazāyā al-Qurʾān al-Karīm, Dār ʾIḥyāʾ al-Turāṯ al-ʿArabī, Bayrūt, 1990.

24) al-Samīn al-Ḥalabī, ʾAḥmad Ibn Yūsuf Ibn ʿAbdaldāʾim, al-Durr al-Maṣūn fī ʿUlūm al-Kitāb al-Maknūn, ed. ʾAḥmad Muḥammad al-Kharrāṭ, Dār al-Qalam, Dimashq, 1987.

25) al-Samīn al-Ḥalabī, ʾAḥmad Ibn Yūsuf, ʿUmdat al-ḥuffāẓ fī Tafsīr ʾAshraf al-alfāẓ, ed. Muḥammad al-Tūnjī, ʿĀlam al-Kutub, Bayrūt, 1993.

26) Sībawayh, ʿAmr Ibn ʿUṯmān Ibn Qanbar, al-Kitāb, ed. ʿAbdalsalām Muḥammad Hārūn, Maktabat al-Khānjī, al-Qāhirah, 1988.

27) al-Suīūṭī, ʿAbdalrraḥmān Ibn ʾAbībakr, Hamʿ al-Hawāmiʿ fī Sharḥ jamʿ al-Jawāmiʿ, ed. ʾAḥmad Shams al-Dīn, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1998.

28) al-Suīūṭī, ʿAbdalraḥmān Ibn al-Kamāl Ibn ʾAbīkakr, Buġīat al-Wuʿāt fī Ṭabaqāt al-Luġwīyn & al-Nuḥāt, ed. Muḥammad ʾAbū al-Faḍl ʾIbrāhīm, al-Maktabah al-ʿAṣrīyah, Ṣaydā - Bayrūt, N. D.

29) al-Shāṭibī, ʾIbrāhīm Ibn Mūsā, al-Maqāṣid al-Shāfiyah fī Sharḥ al-Khulāṣah al-Kāfīyah, ed. ʿAyyād Ibn ʿĪd al-Ṯubaytī, Maṭābiʿ Jāmiʿat ʾUmm al-Qurā, Makkah al-Mukarramah, 2007.

30) al-Shawkānī, Muḥammad Ibn ʿAlī, al-Badr al-ṭāliʿ bi-maḥāsin min baʿda al-qarn al-sābiʿ, Dār al-Maʿrifah, Bayrūt, N. D.

31) al-Ṣabbān, Muḥammad Ibn ʿAlī, Ḥāshīyat al-Ṣabbān ʿalá al-Ushmūnī ʿalá Alfīyat Ibn Mālik, Maktabat & Maṭbaʿat Dār ʾIḥyāʾ al-Kutub al-ʿArabīyah, al-Qāhirah, N. D.

مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات اللغوية والأدبية
(EISSN): 2708-5783 ISSN: 2707-5508
الآداب للدراسات اللغوية والأدبية

32) al-Ḍamadī, al-Muṭahhar Ibn ʿAlī, al-Furāt al-Numayr fī Tafsīr al-Kitāb al-munīr, nuskhah min Maktabat Muḥammad al-Ḥāwī al-khāṣṣah.

33) al-Ḍamadī, Jamāl al-Dīn al-Muṭahhar Ibn ʿAlī, al-Furāt al-Numayr fī Tafsīr al-Kitāb al-munīr, ed. Muḥammad alḥwāsh & ākharīn, al-Jamʿīyah al-ʿIlmīyah al-Saʿūdīyah lil-Qurʾān al-Karīm wa-ʿUlūmih, al-Riyāḍ, 2018.

34) al-Ḍamadī, ʿAbdallāh Ibn ʿAlī al-Nuʿmān, al-ʿaqīq al-Yamānī fī wafayāt al-Mikhlāf al-Sulaymānī, nuskhah muṣawwarah ʿan nuskhah Naṣīf, Makkah al-Mukarramah.

35) al-Ṭabarī, Muḥammad Ibn Jarīr Ibn Yazīd, Jāmiʿ al-Bayān fī Taʾwīl al-Qurʾān, Tafsīr al-Ṭabarī, ed. ʿAbdallāh al-Turkī, Dār ʿĀlam al-Kutub, Bayrūt, 2003.

36) Ibn ʿAṭīyah, ʿAbdalḥaqq Ibn Ġālib, al-Muḥarrar al-Wajīz fī Tafsīr al-Kitāb al-ʿAzīz, ed. Al-Majlis al-ʿIlmī bi-Fās, al-Maġrib, 1982.

37) Ibn ʿAqīl, Allāh Ibn ʿAbdalraḥmān al-ʿAqīlī, Sharḥ Ibn ʿAqīl ʿalá al-ʾAlfīyah, al-Maktabah al-Fayṣalīyah, Makkah al-Mukarramah, N. D.

38) al-ʿUkbarī, ʾAbū al-Baqāʾ ʿAbdallāh Ibn al-Ḥusayn, ʾIʿrāb al-Qirāʾāt al-Shawāḏ, ed. Muḥammad al-Sayyid & ʾAḥmad ʿAzzūz, ʿĀlam al-Nashr, Bayrūt, 1996.

39) al-ʿUkbarī, ʿAbdallāh Ibn al-Ḥusaīn, al-Tibyān fī ʾIʿrāb al-Qurʾān, ed. ʿAlī al-Bajāwī, Maṭbaʿat ʿĪsā al-Bābī al-Ḥalabī, al-Qāhirah, N. D.

40) al-ʿAynī, Badr al-Dīn Maḥmūd, al-Maqāṣid al-Naḥwīyah fī Sharḥ shawāhid Shurūḥ al-ʾAlfīyah, ed. Muḥammad Bāsil ʿUyūn al-Sūd, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 2005.

41) al-Fīrūzābādī, Majd al-Dīn Muḥammad Ibn Yaʿqūb, al-Bulġah fī tarājim aʾimmat al-Naḥw & al-Luġah, ed. Muḥammad al-Miṣrī, Manshūrāt Markaz al-Makhṭūṭāt & al-Turāṯ, al-Qāhirah, 1987.

42) Ibn Qutaybah, ʾAbū Muḥammad ʿAbdallāh Ibn Muslim, al-Shiʿr & al-Shuʿarāʾ, ed. Mufīd Qumayḥah, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1981.

43) al-Qurṭubī, Muḥammad Ibn ʾAḥmad, al-Jāmiʿ li-aḥkām al-Qurʾān, Dār ʾIḥyāʾ al-Turāṯ al-ʿArabī, Bayrūt, 1985.

44) al-Qaysī, ʾAbū Muḥammad Makkī Ibn ʾAbī Ṭālib, al-kashf ʿan Wujūh al-qirāʾāt al-sabʿ & ʿilalihā wḥjjhā, ed. Muḥyī al-Dīn Ramaḍān, Muʾassasat al-Risālah, Bayrūt, 1997.

45) al-Qaysī, Makkī Ibn ʾAbī Ṭālib, Mushkil ʾIʿrāb al-Qurʾān, ed. Ḥātim al-Ḍāmin, Muʾassasat al-Risālah, Bayrūt, 2004.

46) Ibn Kaṯīr, ʾIsmāʿīl Ibn ʿUmar, Tafsīr al-Qurʾān al-ʿAẓīm, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1998.

مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات اللغوية والأدبية
(EISSN): 2708-5783 ISSN: 2707-5508
الآداب للدراسات اللغوية والأدبية

47) al-Māliqī, ʾAḥmad Ibn ʿAbdalnūr, Raṣf al-mabānī fī Ḥurūf al-Maʿānī, ed. ʾAḥmad al-Kharrāṭ, Maṭbūʿāt Majmaʿ al-Luġah al-ʿArabīyah, Dimashq, N. D.

48) Ibn Mālik, Muḥammad Ibn ʿAbdallāh, Sharḥ al-Tashīl & al-taṣḥīḥ li-Mushkilāt al-Jāmiʿ al-ṣaḥīḥ, ed. Muḥammad Fūʾād ʿAbdalbāqī, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, N. D.

49) Ibn Mālik, Muḥammad Ibn ʿAbdallāh al-Ṭāʾī, Shawāhid al-Tawḍīḥ, ed. ʿAbdalraḥmān al-Sayyid, Muḥammad Badawī al-Makhtūn, Hajar lil-Ṭibāʿah & al-Nashr & al-Tawzīʿ & al-ʾIʿlān, al-Qāhirah, 1990.

50) al-Mibrad, Muḥammad Ibn Yazīd, al-Muqtaḍab, ed. Muḥammad ʿAbdalkhāliq ʿUḍaymah, Dār ʿĀlam al-Kutub, Bayrūt, 1994.

51) Ibn Mujāhid, ʾAḥmad Ibn Mūsá Ibn al-ʿAbbās, al-Sabʿah fī al-Qirāʾāt, ed. Shawqī Ḍayf, Dār al-Maʿārif, al-Qāhirah, 1980.

52) al-Muḥibbī, Muḥammad ʾAmīn Ibn Faḍlallāh, Khulāṣat al-ʾAṯar fī ʾAʿyān al-Qarn al-Ḥādī ʿAshar, Dār Ṣādir, Bayrūt, D.

53) al-Murādī, Ḥasan Ibn Qāsim Ibn ʿAbdallāh Ibn ʿAlī, al-Janā al-Dānī fī ḥurūf al-Maʿānī, ed. Fakhr al-Dīn Qabāwah, Muḥammad Nadīm Fāḍil, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1983.

54) Ibn Manẓūr, Muḥammad Ibn Mukarram, Lisān al-ʿArab, Dār Ṣādir, Bayrūt, 1994.

55) Ibn al-Munīr, ʾAḥmad Ibn Muḥammad, alāntṣāf fīmā taḍammanahu al-Kashshāf min al-ʾIʿtizāl, Maṭbūʿ bi-Hāmish al-Kashshāf. Dār al-Maʿrifah, Bayrūt, N. D.

56) al-Naḥḥās, ʾAḥmad Ibn Muḥammad Ibn ʾIsmāʿīl, ʾIʿrāb al-Qurʾān, ed. Zuhaīr Ġāzī Zāhid, ʿĀlam al-Kutub, Bayrūt, 1988.

57) Ibn Hishām, ʾAbū Muḥammad Jamāl al-Dīn, Muġnī al-Labīb ʿan Kutub al-ʾAʿārīb, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1998.

58) al-Hamadānī, Ḥusayn Ibn ʾAbī al-ʿIzz, al-Farīd fī ʾIʿrāb al-Qurʾān al-Majīd, ed. Muḥammad Ḥasan al-Nimr, Dār al-Ṯaqāfah, al-Dawḥah, 1991.

59) Ibn Yaʿīsh, ʾAbū al-Baqāʾ Yaʿīsh Ibn ʿAlī Ibn Yaʿīsh al-Mawṣilī, Sharḥ al-Mufaṣṣal, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 2001.

60) al-Yamānī, ʿAbdalbāqī, ʾIshārah al-Taʿyīn fī Tarājim al-Nuḥāh & al-Luġawīyn, ed. ʿAbdalmajīd Diyāb, Markiz al-Malik Fayṣal lil-Buḥūṯ wa-al-Dirāsāt al-ʾIslāmīyah, al-Riyāḍ, 1986.